OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

18042-A

منظمـــة الأمـم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

المشاورة الأولى حول

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

ومنها التعاونيات

باري، ايطاليا،

٩-١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٩

تقـريـر

018042
REPORT. (CONSULTATION ON SMALL- AND MEDIUM-SCALE ENTERPRISES
INCLUDING CO-OPERATIVES).
UNIDO-ID/368. UNIDO-ID/WG.492/9

2/

Distr.
LIMITED

ID/368
(ID/WG.492/9)
8 January 1990

ARABIC
Original: ENGLISH

تمهيد

نظام المشاورات أداة تعمل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من خلالها كمحفل تجري فيه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية اتصالاتها ومناقشاتها الموجهة نحو تصنيع البلدان النامية . ويشترك في هذه المشاورات مسؤولون حكوميون وممثلون عن الصناعة والعمال وفئات المستهلكين وغيرهم ، وفقا لما تراه الحكومة المعنية . ويسهّل هذا النظام عقد المفاوضات بين الأطراف المهتمة ، بناء على طلبها ، إما أثناء اجتماعات المشاورة وإما بعدها .

وتشمل الفوائد المستمدة من هذا النشاط استبانة العقبات التي تعترض سبيل التنمية الصناعية في البلدان النامية ؛ ورصد اتجاهات الصناعة العالمية بقصد تحديد التدابير العملية الكفيلة بزيادة الناتج الصناعي في البلدان النامية ؛ والبحث عن أشكال جديدة من التعاون الصناعي الدولي في اطار العلاقات بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب .

ومنذ نشوء هذا النظام ،[(١)] في عام ١٩٧٥ ، عقدت مشاورات حول الصناعات والمواضيع التالية : الآلات الزراعية ، ومواد البناء ، والسلع الانتاجية ، والأسمدة ، وصيد الأسماك ، وتجهيز الأغذية ، والتمويل الصناعي ، والحديد والصلب ، والجلود والمنتجات الجلدية ، والفلزات غير الحديدية ، والبتروكيميائيات ، والمستحضرات الصيدلية ، وتدريب القوى العاملة الصناعية ، والزيوت والدهون النباتية ، والخشب والمنتجات الخشبية .

ويجمع هذا النظام بين من يتخذون القرارات على الصعيد القطاعي ليتداولوا في تعجيل عملية التصنيع في البلدان النامية وليقترحوا تدابير ملموسة لهذه الغاية . وقد تولدت من هذا النظام ابتكارات عديدة ، ولاسيما فيما يتعلق بالبدائل التكنولوجية والتنمية المتكاملة والترتيبات التعاقدية . كما أدت الفرص العديدة التي أتيحت بفضله الى تنفيذ مشاريع في مجال المساعدة التقنية وترويج الاستثمار ونقل التكنولوجيا .

وأثبتت عملية التشاور ، بفضل صفتها التوافقية والمعيارية ، أنها وسيلة فعالة لجعل التعاون متوازنا . ولا ريب في أنها مناسبة جدا لمساعدة البلدان الأعضاء على صياغة الاستراتيجيات والسياسات اللازمة للتنمية الصناعية .

---

(١) أنظر تقرير المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ID/CONF.3/31) ، الفصل الرابع ، "اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي" ، الفقرة ٦٦ .

ويعمل هذا النظام بتوجيه مستمر ودقيق من مجلس التنمية الصناعية التابع لليونيدو . وهو ، بالاضافة الى خضوعه لاستعراضات تجرى له في كل سنة ولدراسات تقييمية مرحلية تجرى له بين الحين والآخر ، قد أخضع في عام ١٩٨٩ لتقييم متعمق خلص الى أنه ، الى ذلك ، يقدم مساهمة كبرى في تطوير وصياغة سياسات وبرامج اليونيدو ذاتها في قطاعات محددة ، وذلك من خلال التكامل والتفاعل مع الانشطة الرئيسية الاخرى التي تضطلع بها المنظمة .

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تمهيد		١
مقدمة	١ ـ ٧	٤
الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها	٨ ـ ٢٥	٧
الفصل		
الاول ـ تنظيم المشاورة	٢٦ ـ ٣٧	٢٤
الثاني ـ التقرير عن الجلسات العامة	٣٨ ـ ٤٨	٣٠
الثالث ـ تقرير الفريق العامل بشأن المسالتين ١ و ٢ ...	٤٩ ـ ٦٤	٣٣
المسالة ١ : البيئة المؤدية الى استمرار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٤٩ ـ ٥٦	٣٣
المسالة ٢ : أوجه تحسين الانتاجية	٥٧ ـ ٦٤	٣٤
الرابع ـ تقرير الفريق العامل بشأن المسالتين ٣ و ٤ ...	٦٥ ـ ٩٣	٣٧
المسالة ٣ : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	٦٥ ـ ٧٩	٣٧
المسالة ٤ : التعاون الدولي والاقليمي	٨٠ ـ ٩٣	٣٩
المرفقات		
الاول ـ قائمة المشتركين		٤٢
الثاني ـ قائمة بالوثائق		٥٦

مقدمة

١ - عقدت المشاورة الاولى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك التعاونيات ، في باري ، ايطاليا ، في الفترة الممتدة من ٩ الى ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، وحضرها ١٥٦ مشاركا من ٦٨ بلدا و ٨ منظمات دولية ومنظمات اخرى (انظر المرفق الاول) .

خلفية المشاورة الاولى

٢ - قرر مجلس التنمية الصناعية في دورته الثانية ، المعقودة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، إدراج المشاورة الاولى حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك التعاونيات ، في برنامج اجتماعات التشاور لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ .(١)

٣ - وتحضيرا للمشاورة الاولى ، عقدت ثلاثة اجتماعات لافرقة خبراء حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك التعاونيات : في منطقة الكاريبي (سان خوان ، بورتوريكو ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧) ، والمنطقة الافريقية (هاراري ، زمبابوي ، حزيران/يونيه ١٩٨٨) ، ومنطقة آسيا والمحيط الهادىء (مانيلا ، الفلبين ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨) .(٢)

٤ - وكانت أهداف الاجتماعات الاقليمية كالتالي :

(أ) فحص الوضع الحالي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق التي عقدت فيها الاجتماعات ؛

(ب) تبين القيود الفردية والمشتركة المواجهة في هذ المجال ؛

(ج) الخروج باستنتاجات واقتراح سبل ووسائل ملائمة لتجاوز الصعوبات التي تعوق تطور القطاع على نحو متناسق .

---

(١) "تقرير مجلس التنمية الصناعية عن أعمال دورته الثانية ، ١٣ الى ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦" (GC.2/2) ، المرفق الاول ، م ت ص - ٢/م - ١٣ .

(٢) IPCT.68(SPEC.) ، و IPCT.75(SPEC.) ، و IPCT.76(SPEC.) .

٥ - كما عقد اجتماع تحضيري عالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك التعاونيات ، (٣) في ڤالين ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في الفترة الممتدة من ١٤ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، بهدف إسداء المشورة الى أمانة اليونيدو بشأن انتقاء المسائل التي ستعرض في المشاورة .

٦ - وقد أعدت أمانة اليونيدو دراسات تحلل المشاكل والقيود الموجودة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٧ - وعلى ضوء الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الاجتماعات المذكورة أعلاه ، استبان الخبراء المسائل التالية التي تتصل بتنمية هذا القطاع وينبغي أن تنظر فيها المشاورة الاولى :

المسألة ١ : البيئة المساعدة على النمو المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(أ) إدارج السياسات والاستراتيجيات الصغيرة والمتوسطة النطاق في الخطط الانمائية الشاملة ؛

(ب) تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية والمالية ، وغيرها من السياسات ، مع التدابير التي تتخذ لحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ج) إيجاد بيئة ملائمة والتزام حكومي طويل الاجل ، باعتبار ذلك من الاولويات في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(د) إنشاء مؤسسات ، على الصعيد الوطني ، لصوغ البرامج المتعلقة بتنظيم المشاريع ؛

(هـ) دور التعاونيات الصناعية ؛

(و) الحاجة الى وكالة وحيدة التخصص تضمن الامداد المنسق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمدخلات ؛

(ز) دور رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

---

(٣) ID/WG.485/3(SPEC.) .

المسألة ٢ : تحسين الانتاجية

(أ) الهيكل الاساسي المؤسسي ، وخدمات الارشاد والمناطق الصناعية ؛

(ب) نقل وتطوير التكنولوجيا الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ج) تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(د) وضع برنامج للتعاقد من الباطن والتعاون بين المؤسسات الصناعية .

المسألة ٣ : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(أ) السياسات والتدابير التنفيذية اللازمة لتحسين الحصول على التمويل المؤسسي ؛

(ب) التنفيذ الفعلي لسياسات الاقراض ؛

(ج) إنشاء فروع متخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ؛

(د) تحقيق الابتكارات في مجال متطلبات الضمانات الاضافية ؛

(هـ) تيسير الموارد المالية اللازمة لرأس المال المساهم ، واتاحة الحصول عليها ؛

(و) إنشاء نظم ومؤسسات لدعم السياسات ، توخيا لتشجيع تنظيم المشاريع بين النساء .

المسألة ٤ : التعاون الدولي والاقليمي

(أ) التدريب ؛

(ب) نقل التكنولوجيا وتطويرها ؛

(ج) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(د) التسويق .

الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها

ديباجة

٨ - ان المشاورة ، إذ تقدر ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دور أساسي في التنمية الاقتصادية ، ترى ان من الأساسي للغاية استخدام كل الوسائل المتاحة لدعم المبادرات الفردية الرامية الى إنشاء وتنمية تلك المؤسسات .

٩ - وتولي المشاورة أهمية رئيسية لتنمية روح المبادرة التي تتوقف على وجود بيئة مؤاتية لتزايد وتوسع المبادرات وإنشاء هياكل دعم أساسية .

١٠ - وتشدد المشاورة على الدور الاساسي الذي ينبغي أن تؤديه ، على الصعيدين الوطني والمحلي ، الرابطات والمنظمات المهنية التي ينبغي أن تقوم بالعبء الرئيسي لتعبئة المبادرات وتنظيم أنشطة الدعم . وفي هذا السياق ، وعلى الرغم من الاهمية الحاسمة التي يتسم بها دور القطاع العام ، يفضل أن يتمثل هذا الدور في توفير الدعم والمساندة وضمان اتباع كل الادارات الحكومية نهجا ايجابيا إزاء المؤسسات الصناعية والمتوسطة .

١١ - وتنوه المشاورة بأهمية ابقاء البلدان النامية على بينة تامة من التجارب المكتسبة في مختلف البلدان فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . فهي ترى ضرورة التشجيع على تبادل المعلومات بين القطاعات المعنية بالمؤسسات المذكورة والموجودة في مختلف البلدان .

١٢ - ويتطلب إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بالضرورة ، مبادرات مشتركة ينبغي الاضطلاع بها ، ضمن اطار التعاون الدولي ، في مجالات هامة كالتدريب ، ونقل التقنيات والتكنولوجيا ، والتمويل ، وتبادل المعلومات . وترى المشاورة أنه يجدر باليونيدو ، وهي تملك الآن خبرة واسعة في هذه المجالات أن تؤدي دورا حافزا في كل الانشطة التي يقوم بها المجتمع الدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المسألة ١ : البيئة المساعدة على النمو المستمر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١٣ - ان وجود البيئة الاقتصادية الملائمة هو شرط أساسي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية . ولكن ، بالرغم من ان وعي الحاجة الى خلق هذه البيئة موجود في عدة بلدان نامية ، فان الآليات الضرورية هي اما غير موجودة بعد واما غير فعالة بالقدر الذي يكفي لايجاد الحوافز والمدخلات المتسقة اللازمة لهذا النمو . بل ان هناك ، في سياسات الاقتصاد الكلي المنتهجة في بعض البلدان ، تحيزا

شديد الرسوخ لصالح الصناعات الكبيرة . ولذلك تمس الحاجة الى جعل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية والمالية ، وغيرها من السياسات ، متسقة مع التدابير التي تتخذ لحفز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . غير أن سياسة الاقتصاد الكلي تقتضي ، كذلك ، اتخاذ تدابير اقتصادية ومؤسسية تكفل شمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانشطة الانتاج الكبير ، وخاصة اذا كانت هذه المؤسسات أطرافا متعاقدة من الباطن مع مؤسسات صناعية كبيرة .

الاستنتاجات

١٤ - استنتجت المشاورة ما يلي :

(أ) لابد من توفر التزام وإرادة وطنيين قويين لإنشاء بيئة تفضي الى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ب) هناك حاجة ملحة الى وضع سياسات وطنية مناسبة لنمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ولذلك ينبغي أن يركز التخطيط الاستراتيجي على ادماج تلك السياسات في سياسة الاقتصاد الكلي والخطط الوطنية الشاملة المتبعة في البلدان النامية ، مع مراعاة الروابط التي تربط قطاع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالقطاعات الاخرى . كما يجدر ايلاء اهتمام خاص للسياسات التي تستهدف تنمية قطاع المؤسسات الصغرى ؛

(ج) للمنظمات غير الحكومية ، التي منها رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغرف التجارة ومجموعات المنتجين واتحادات التعاونيات ، دور حيوي يجب أن تؤديه ، بوصفها عوامل تغيير أساسية ، من خلال التفاعل المنظم مع الحكومات . كما أن عليها مساهمة كبيرة ينبغي أن تؤديها بتوفير خدمات المساندة الفعالة لاعضائها ؛

(د) هناك حاجة ملحة الى وضع برنامج عمل وطني متماسك لتنمية تنظيم المشاريع ، يتضمن ، فيما يتضمن ، اعادة توجيه ملائمة لبرامج وسياسات التعليم والتدريب تحفز على مزاولة المهن الحرة وانشاء المؤسسات الصغيرة وتنمية روح المبادرة ، وهي كلها أمور حاسمة في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(هـ) ان التنسيق الفعال لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الضريبية والمالية ، وغيرها من السياسات ، مع التدابير الحافزة ، هو ضرورة حيوية لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(و) يستصوب في المرحلة الاولى من عملية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ايجاد وكالة وحيدة التخصص تضمن الامداد المنسق بالمدخلات . غير أنه ،

مع نمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يمكن أن تتولد من الحاجة الى الخدمات المتخصصة ضرورة لوجود مؤسسات اضافية تلبي احتياجات مختلف الفئات المستهدفة . واتباع نهج التخصص الوحيد أنسب لمساعدة قطاع المؤسسات الصغرى ؛

(ز) من الجوهري اقامة شبكة لمجموعات متكاملة وشاملة من تدابير الدعم ، سواء من خلال نهج التخصص الوحيد أو نهج التخصصات المتعدد ؛

(ح) ويفترض ، مع التقدم في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أن يطرأ على دور المنظمات والرابطات المعنية بتنمية المؤسسات الصغيرة تغير يؤدي الى ازدياد ما تقدمه مبادرات القطاع غير الحكومي من خدمات الدعم الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

التوصيات

١٥ - أوصت المشاورة بما يلي :

(أ) بأن تنشأ ، في كل من البلدان النامية ، هيئة وطنية واسعة الصلاحيات تمثل جميع المصالح المعنية ، بما فيها مصالح المؤسسات العلمية والتكنولوجية والمنظمات غير الحكومية ومنظمي المشاريع الخ ، ويكون لها مستوى عال بما فيه الكفاية ، لكي تصوغ وتنسق عملية تنفيذ السياسات والبرامج الرامية الى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وسيجري التخطيط الاقتصادي الكلي ، المتعلق بادماج السياسات ذات الصلة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السياسات والخطط الوطنية الاقتصادية الشاملة ، عن طريق المشاركة الكفؤة للجهات الاساسية التي لها فعلها في التغيير ، وهي رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الخ . كما ستقوم هذه الهيئة الواسعة الصلاحيات بصوغ خطة طويلة الاجل لتنمية نفسية تنظيم المشاريع ، وذلك بالتعاون الوثيق مع رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما ينبغي أن تنسق هذه الهيئة السياسات الضريبية والمالية ، وغيرها من السياسات ، مع التدابير الحافزة اللازمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ب) باجراء اعادة توجيه ملائمة لسياسات التعليم والتدريب اللازمة لتوسيع انشطة تنظيم المشاريع ، وذلك بالاشتراك مع رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما ينبغي ، عند الاقتضاء ، انشاء مؤسسات وطنية معنية بتكشيف البرامج التي تتوخى تعزيز تنظيم المشاريع ؛

(ج) بالتشجيع على انشاء وتنمية رابطات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللحرفيين والعاملين اليدويين ، بما في ذلك المؤسسات الصغرى ، وذلك باقامة الهياكل والمؤسسات الاجتماعية والسياسية والقانونية التي من شانها تيسير هذه

العمليات . وقد يطلب من اليونيدو أن توجه جزءا أكبر من أنشطتها وبرامجها نحو تعزيز وتشغيل تلك الرابطات ؛

(د) بايلاء أهمية خاصة لتاسيس مجموعات من المنتجين والتعاونيات تكون وسيلة هامة لتعزيز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(هـ) مع التطور التدريجي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بانقاص دور الحكومة بغية افساح المجال لتزايد المبادرات غير الحكومية ومبادرات القطاع الخاص ، مثل مبادرات الرابطات والشركات الاستشارية ، المتمثلة في تقديم الخدمات الاستشارية والارشادية وغيرها من خدمات الدعم الى القطاع المذكور . ومن أجل تحقيق الاداء الامثل لمجموعة كاملة من خدمات الدعم والارشاد الى هذا القطاع ، قد يصبح من الضروري اقامة شبكات ملائمة للمؤسسات والرابطات ، على أنواعها .

المسألة ٢ : تحسين الانتاجية

الاستنتاجات

تحديث المؤسسات الصناعية والمتوسطة

١٦ - هناك حاجة الى تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحسين الانتاجية والنوعية . وفي هذا السياق ، استنتجت المشاورة ما يلي :

(أ) من الضروري صوغ وتنفيذ برامج تحديث ابتكارية لا تقتصر على توفير المعدات والعمليات الاحدث ، بل تؤدي كذلك على نحو واف ، في ميادين التدريب والتعليم والاعلام ، مهمة ذات شأن هي احداث التغييرات اللازمة في المواقف ؛

(ب) هناك حاجة الى وضع خطط جديدة ترمي الى حشد التمويل اللازم لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك ، مثلا ، في مجالات التزويد برؤوس الاموال المساهمة ، والاجارة ، والنفاذ الى الاسواق المالية ، الخ ؛

(ج) لاسباب متنوعة ، يلزم القيام بعملية التحديث على أساس انتقائي ؛

(د) من الضروري اعادة توجيه السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تروّج عملية النمو والتحديث بطريقة تماشي مستوى نمو البلد المعني .

تدابير الدعم المؤسسي

١٧ - استنتجت المشاورة ما يلي :

(أ) توخيا لاجراء تحسينات فعلية في الانتاجية والنوعية ولاستخدام القدرات كاملة ، يجب تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات والمشورة الادارية والتكنولوجية في مجالات كالتدريب والتسويق ومصادر التمويل والصيانة . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تضطلع مختلف المؤسسات الوطنية والمنظمات الاستشارية (بما فيها تلك التي تنتمي الى القطاع الخاص) بدور رئيسي ؛

(ب) ينبغي اقامة شبكات تضم مؤسسات ورابطات المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، على أنواعها ، ويكون الهدف منها تحقيق النتائج المثلى للجهود الرامية الى التحديث الواسع النطاق لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ج) يمكن أن تكون المناطق الصناعية التي تضم مرافق مشتركة جيدة التطور وسليمة الادارة أداة ثمينة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، شرط أن يسبق انشاءها طلب مناسب وتحليل صحيح لنسبة الفائدة الى التكلفة . فاقامة وصيانة المناطق الصناعية تتيحان الامكانيات لاشتراك القطاعين الخاص والتعاوني .

نقل وتطوير التكنولوجيا الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١٨ - استنتجت المشاورة ما يلي :

(أ) نظرا لافتقار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، منفردة ، الى الخبرة الفنية والتمويل اللازمين لتطوير التكنولوجيا ، يلزم بذل جهود بحثية وانمائية جماعية لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما أن الحاجة تدعو الى تعزيز الروابط التي تربط مراكز البحث والتطوير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ويمكن النظر في امكانية انشاء جمعيات اتحادية لهذه المؤسسات تدير مراكز البحث والتطوير المشار اليها ؛

(ب) أن الحصول على آخر المعلومات المتصلة بتوفر التكنولوجيات وشروط نقلها هو ضرورة حيوية اذا أريد لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يحسن انتاجيته ونوعيته حتى يصبح قادرا على المنافسة ؛

(ج) أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في عدة بلدان ، امكانات هامة لرفع مستوى التكنولوجيا في المجالات التي أخذت في البروز مؤخرا ، كالالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الاحيائية الخ . غير أن من الضروري تسهيل حصولها على تلك التكنولوجيات .

تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

١٩ - استنتجت المشاورة ما يلي :

(أ) بوجه الاجمال ، تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، منفردة ، الى الموارد المالية والخبرة الفنية اللازمة للاضطلاع بانشطة التسويق والترويج في الاسواق المحلية والدولية . لذلك تدعو الحاجة الى امدادها بالدعم المؤسسي في مجال وضع الاستراتيجيات والمخططات المتعلقة بالتسويق وترويج المبيعات ، وجمع وتحليل المعلومات السوقية في الاسواق المحلية والدولية ، واقامة الاتصالات التجارية اللازمة مع تحمّل النفقات الترويجية ؛

(ب) لرابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتعاونيات ، وغيرها من المؤسسات ، دور هام يجب أن تؤديه في تقديم المساعدة في مجال التسويق ؛

(ج) تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مساعدة مالية تقدم اليها بواسطة انشاء صناديق لتنمية الاسواق تؤمن ما يلزم لجولات الترويج في الخارج ولاقامة العلاقات التجارية .

البرنامج المتعلق بالتعاقد من الباطن والتعاون المباشر بين المؤسسات

٢٠ - خلصت المشاورة الى أن البرامج المتعلقة بالتعاقد من الباطن والتعاون المباشر بين المؤسسات قد أثبتت أنها أدوات مفيدة جدا في تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة بلدان نامية ، وكذلك في توسيع نطاق السوق .

التوصيات

٢١ - أوصت المشاورة بما يلي :

(أ) بإعداد برامج شاملة لتحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس واقعي ، وتنفيذ تلك البرامج ، حيثما لزم ، بالاستعانة بالمساعدة الثنائية أو المتعددة الاطراف ، ومع مراعاة الحاجة الى المزيد من عمليات الانتاج العصرية ، بما في ذلك التدريب وتغيير المواقف اللازمين للتحديث الفعّال . وفي هذا السياق ، ينبغي الاهتمام على سبيل الاستعجال ، بانشاء الهياكل المؤسسية أو تعزيزها على النحو الملائم ؛

(ب) بتشجيع وضع المخططات الابتكارية المتعلقة بحشد الاموال ، وضمنها رأس المال المساهم اللازم للتحديث ؛

(ج) وفقا للاولويات والاحتياجات الوطنية ، بتحديث بعض القطاعات الفرعية المحددة ، مع البدء بذلك على أساس انتقائي ، نظرا لندرة الموارد . فعلى سبيل

المثال ، قد تحتاج بعض القطاعات الفرعية في بلد نام ما الى تحسينات في الانتاجية والنوعية لتساير متطلبات السوق المتغيرة ، بينما قد يكون لدى قطاعات فرعية اخرى إمكانيات تصديرية جيدة ؛

(د) بصوغ السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطريقة تعزز عملية النمو والتحديث بما يماشي مستوى نمو البلد المعني ؛

(هـ) توخيا لاجراء تحسينات فعلية في أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بتعزيز الآليات المؤسسية والمنظمات الاستشارية الملائمة (بما فيها تلك التي تنتمي الى القطاع الخاص) ، بحيث يضمن أداء مجموعة الخدمات اللازمة . وينبغي أن تقوم وكالات التعاون التقني ، الثنائية والمتعددة الاطراف ، بتقديم المساعدة في هذا المجال ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية المحلية وغيرها من الظروف ؛

(و) رهنا بمرحلة التطور التي يكون البلد النامي قد وصل اليها ، وبالمتطلبات الجغرافية وغيرها ، باقامة شبكات للمؤسسات والمنظمات الاستشارية المختلفة (بما فيها تلك التي تنتمي الى القطاع الخاص) ، وذلك لتحقيق النتائج المثلى من الجهود المبذولة لتحسين أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ز) بالنظر في إمكان انشاء مناطق صناعية ذات مرافق ومراكز نموذجية مشتركة ، جيدة التطور وسليمة الادارة ، وذلك على أساس تحليل الطلب وتحليل نسبة الفائدة الى التكلفة ؛

(ح) بأن تنشىء المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، في البلدان النامية ، مصارف للبيانات التكنولوجية تستكمل باستمرار ، وباعادة هيكلة الترتيبات المؤسسية وأنظمة الاشتراء بطريقة تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اكتساب المعدات والتكنولوجيا والنماذج الأولية والتصاميم من الأسواق الوطنية ؛ فمن شأن ذلك تحسين أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ط) بتقوية الروابط بين مراكز البحث والتطوير والجامعات والمناعات الصغيرة والمتوسطة ، توخيا لـ ن تطوير التكنولوجيات الحديثة وتكييفها وتطبيقها بطريقة ملائمة ؛

(ي) بتعزيز مؤسسات مختلفة ، ضمنها التعاونيات والرابطات ، لكي تقدم الدعم الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال وضع استراتيجيات ومخططات تسويقية للأسواق المحلية والدولية . وينبغي أن يتضمن ذلك اجراء تحسينات في التعبئة والتغليف وفي تصميمات المنتجات المهيأة للسوق ، وانشاء مراكز للترويج التجاري ، ونشر كتب أدلة أو رسائل اخبارية عن التسويق . وينبغي النظر في ايجاد حوافز

للتصدير ، مثل اعفاء المبيعات من الضرائب واستبقاء العملات الأجنبية ، لتمكين منظمي المشاريع من استيراد المواد الخام وقطع الغيار ، الخ ؛

(ك) بأن تنظر حكومات البلدان النامية في اعتماد مخططات تخص بموجبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجزء من مشترياتها ، ومخططات أخرى من هذا القبيل ؛

(ل) بتكثيف برامج التعاقد من الباطن والتعاون المباشر بين المؤسسات ، بغية تحسين الانتاجية والنوعية ، فضلا عن الاستفادة على نحو أتم من قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان النامية . ولعل الحكومات الوطنية تنظر في وضع أطر قانونية ملائمة لتنظيم التعاقد من الباطن ، تضمن بواسطتها مصلحة الأطراف المعنيين . وينبغي أن تضطلع وكالات الدعم بتقديم المساعدة ، وضمنها المساعدة على تبين الفرص المتاحة لتعزيز التعاقد من الباطن بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وفي البلدان المتقدمة النمو . ويستحسن ، لتنمية التعاقد من الباطن على الصعيدين المحلي والدولي ، أن تقام عمليات تبادل في هذا المجال .

المسألة ٣ : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاستنتاجات

٢٢ - استنتجت المشاورة ما يلي :

(أ) لابد ، لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الأموال له ، من وجود التزام سياسي بذلك . ويمكن ، لتجنب توزيع الموارد بكميات قليلة جدا ، اختيار قطاعات فرعية صناعية تكون ذات أولوية . ولا يحصل دائما تنسيق كاف بين الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية المعنية بتنمية القطاع . وهناك حاجة الى صوغ سياسات تشجع مخططات الاقراض الخاصة وتعزز عمليات المصارف الانمائية والتجارية التي تشكو ، في العديد من البلدان النامية ، من تدهور كبير في وضعها المالي ؛

(ب) كثيرا ما لا تقدم البلدان النامية ما يلزم من حوافز وتدابير ترويجية لتوجيه المدخرات الشخصية والمجتمعية الى الاستثمارات الانتاجية . وهذه التدابير ينبغي أن تبدأ بتعبئة المدخرات ، ويجب أن تكون منسجمة مع البيئة الاجتماعية - الاقتصادية لكل بلد . ثم ان انشاء التعاونيات ومجموعات المنتجين يساعد على حشد مدخرات منظمي المشاريع الصغيرة ؛

(ج) ليست المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، في عدد من البلدان النامية ، مؤهلة للحصول على الحوافز التي تقدم الى الصناعات الكبيرة ، والتي تفوق ما تحصل

عليه هي ، فلا بد من اصلاح هذا الوضع . كما أن تدابير الحفز لا يفيد منها دائما أهم مستحقيها . وفي معظم البلدان النامية ، لا توجد ، في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، رابطات لمنظمي المشاريع تستطيع اقتراح السياسات والبرامج واكتساب القوة التفاوضية . وكثيرا جدا ما يكون منظمو المشاريع غير عالمين بما هو متاح من مساعدات مالية وغير مالية ، ويلاقون صعوبات في اتباع الاجراءات اللازمة لطلب هذه المساعدات ؛

(د) تتصف معدلات الفائدة المدعومة بانها لا تقدم ، على الدوام ، حافزا مناسبا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ بل يمكن أن يتبين أنها مثبطة لحصول "وعي التكلفة" لدى منظمي المشاريع الصغيرة . وقد يحصل ، أيضا ، أنها تستنفد موارد المصارف . ومن جهة أخرى ، عندما تحصل المؤسسات المالية على أموالها من السوق الحرة ، في أحوال يتوقع أن ترتفع فيها معدلات التضخم ، تنزع أسعار الفائدة الى أن تكون عالية بالنسبة الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولا سيما عندما تكون نسبة الاستدانة ، هي أيضا ، عالية ؛

(هـ) في العديد من البلدان النامية ، تلبي المؤسسات المالية احتياجات الصناعة الكبيرة والصغيرة ، فينتج من ذلك أنها لا تفي بما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من احتياجات محددة . وكثيرا ما يكون الوقت اللازم لمعالجة طلبات السلف طويلا للغاية ، وتكون الاجراءات معقدة . وليس مرد ذلك ، فقط ، الى عجز موظفي التقييم العاملين في المصارف ، بل أيضا الى نقص المعلومات التي يوفرها مقدمو الطلبات بخصوص دراسات الجدوى . فمنظمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة هم بحاجة الى تدريب ومساعدة في مجال تبيّن المشاريع المجدية واعداد دراسات سابقة للاستثمار تكون مقبولة لدى المصارف . وكثيرا ما يكون هؤلاء المنظمون عاجزين عن تقديم الضمان الاضافي الذي تطلبه المصارف لتمنح القروض اللازمة لرأس المال الثابت ورأس المال المتداول ؛

(و) مشكلة توفير الضمان الاضافي المناسب هي ، فيما يتصل بتنمية القطاع ، مشكلة عصيبة لا يزال حلها مستعصيا في معظم البلدان . فثمة مصارف عديدة تنتهج سياسات تقليدية تلح فيها على أخذ ضمان اضافي يكون على شكل ممتلكات عقارية ، وهذا أمر تعجز عن تأمينه غالبية منظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وهناك عدة بلدان نامية وضعت ، لتخفيف المشكلة ، سياسات تتناول ، مثلا : تحديد مستوى الضمان الاضافي بحيث لا يتعدى نسبة ما من القرض ؛ أو قبول ضمان يتخذ شكل حقوق تفرض على المعدات ؛ بينما تتيح بلدان أخرى امكانات التمويل غير النقدي ، وغايتها منه تخفيض حجم القروض . ويتضمن التمويل غير النقدي ، فيما يتضمنه ، الشراء بالتقسيط ، وايجار المعدات مع خيار الشراء ، وترتيبات اعادة الشراء ، وذلك فيما يتصل بمتطلبات رأس المال الثابت ؛ ثم ، فيما يتصل برأس المال المتداول ، التعويض بالانتاج بالنسبة للبائعين الذين يقدمون موادهم الخام . وتتيح المشاريع المشتركة امكانية توفير رأس

المال الثابت والمتداول ، مشفوعين بالمساعدة التقنية والارشاد الى مصادر المواد الخام وتمويلها ، وربما بالتسويق ؛

(ز) انشئت بعض البلدان صناديق لضمان الائتمان غرضها حماية المصارف من الخسائر عندما تسلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ وهو أمر يعتبر مجازفة . وقد انشئت معظم تلك الصناديق من قبل الحكومات ؛ أما الصناديق الاخرى فهي نتيجة لجهود مشتركة تبذلها الحكومات والمصارف والمؤسسات المالية الاخرى وشركات التامين . وفي العادة ، تدفع أقساط التامين الى المستفيدين من خلال فرض نسبة مئوية اضافية على معدلات فائدة القروض . ويعتبر الحصول على قروض محمية بمخططات كضمان الائتمان باهظ الكلفة ، لكنه يكفل الحصول على رأس المال المطلوب ؛

(ح) من الضروري ايجاد آليات لدعم الرساميل بغية المساعدة في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وتحظى الانشطة التي تبذل في هذا المجال ، في الوقت الحاضر ، باهتمام متزايد على الصعيدين الوطني والاقليمي . وحتى الآن لم تحدث شركات الرساميل المهمية الخاصة التي انشئت في بعض البلدان النامية أثرا كافيا في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . لكنها تقوم بدور أساسي في تطوير شركات التضامن ، ومن الضروري تشجيع انشائها ، ولا سيما لتيسير نقل التكنولوجيات الجديدة ؛

(ط) ويواجه منظمو المشاريع الصغيرة ، أيضا ، المخاطر المرتبطة بالعملات الاجنبية لدى تسديد أصل رأس المال ودفع فوائد القروض ، عندما يحصلون على القروض من اعتمادات أجنبية ؛

(ي) وتحتاج النساء منظمات المشاريع الى الحصول على الدعم من خلال برامج خاصة .

التوصيات

٢٣ - أوصت المشاورة بما يلي :

(أ) بقيام حكومات البلدان النامية باعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تضمن تعبئة الموارد المالية والفنية للوفاء بالاحتياجات الانمائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وينبغي أن تشمل هذه السياسات والاستراتيجيات ما يلي :

'١' ايلاء اهتمام خاص ، واعتماد تدابير مساندة ، لاصلاح الوضع المالي لمؤسسات التمويل ، بوضع سياسات نقدية ملائمة تمد قطاع التمويل بالحوافز المناسبة ، بحيث تتمكن المؤسسات المذكورة من تعديل سياساتها الائتمانية لصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

"٢" صوغ تدابير حافزة وترويجية لتعبئة المدخرات بهدف توجيهها الى الاستثمارات الانتاجية ؛

"٣" توفير المرافق المالية في المناطق الريفية ؛

"٤" تعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصارف المشاركة في تنمية القطاع ؛

"٥" دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحوافز مالية وضريبية محددة ؛

"٦" نشر المعلومات عما هو موجود من مخططات وخدمات المساعدة التقنية ، لزيادة وعي منظمي المشاريع الصغيرة لوجودها وكيفية الافادة منها ؛

"٧" انشاء صناديق لضمان الائتمانات ودعمها وتجديد مواردها ، ويفضل أن يكون ذلك بالتعاون بين الحكومة والمصارف والمؤسسات الاخرى ، وذلك للتخفيف من مشكلة افتقار منظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى الضمان الاضافي . وينبغي ، من حيث المبدأ ، أن تكون هذه الصناديق ذاتية التمويل وقائمة على أساس تجددي ؛

"٨" انشاء آليات لدعم الرساميل تشترك فيها الحكومات لضمان تحقيقها لهدف تعزيز النمو في القطاع المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

"٩" تطوير وتعزيز التعاقد من الباطن بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع تقديم المساعدة خصوصا ، في اجراء عمليات التبادل في هذا المجال ؛

"١٠" اتخاذ التدابير الملائمة لحماية منظمي المشاريع من المخاطر غير اللازمة المرتبطة بالعملات الاجنبية ؛

"١١" تقديم المساعدة التقنية والتمويل اللازمين لتبيّن المشاريع الصالحة ، واجراء الدراسات السابقة للاستثمار ، واختيار التكنولوجيا ، واشتراء المعدات والمدخلات الصناعية ، والتسويق ، والادارة العامة والتقنية ، وذلك طوال المدة التي يستغرقها المشروع ؛

"١٢" اجراء استعراض للمدونات الخاصة بالاستثمار غايته تيسير دخول الاستثمار الاجنبي ؛

"١٣" الترويج لرابطات منظمي المشاريع الصغيرة والمتوسطة ؛

"١٤" صوغ برامج دعم خاصة ترمي الى تاهيل النساء لتنظيم المشاريع ومساعدتهن فيه ، وضمن ذلك انشاء رابطات لهن .

(ب) بقيام مؤسسات التمويل الانمائي والمصارف التجارية بما يلي :

"١" السير في سياسات وانشطة تلبي الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بما في ذلك فتح فروع متخصصة ؛

"٢" تحسين قدرات الموظفين على تقييم المشاريع واسداء المشورة الى منظمي المشاريع فيما يتعلق بالمسائل الفنية والادارية ؛

"٣" تبسيط الاجراءات التي تتبع في معالجة طلبات القروض ، بحيث تعالج في أوانها ، واعتماد استمارات وتقييمات موحدة ومبسطة بخصوص المؤسسات الصغيرة جدا ؛

"٤" فتح فروع في المناطق الريفية تعبىء الادخارات وتقدم الخدمات المالية الفورية ، وذلك لازالة المصاعب المادية والنفسية التي تحول منظمي المشاريع الريفيين عن المصارف ؛

"٥" توسيع الحوار مع من يجرون الاستثمارات في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، لضمان معاملة كل الاطراف على قدم المساواة في صفقات التمويل ، وذلك عن طريق "الهندسة المالية" المثلى التي تشمل كل العناصر التقنية والاقتصادية ، بالاضافة الى الاتفاقات المالية الملائمة لضمان نجاح المشاريع ؛

(ج) فيما يتعلق بمشكلة توفير الضمانات الاضافية بغية التامين على القروض :

"١" ينبغي أن تتحمل الحكومات والمؤسسات المالية والمصارف المخاطر التي ينطوي عليها تقديم ملف صغيرة للحرفيين ومنظمي المشاريع في المناطق الفقيرة ، حيث ينبغي أن تقبل المزايا الشخصية لمنظمي المشاريع الصغرى وصلاحية المشاريع باعتبارها "ضمانا اضافيا" . وينبغي أن ينطبق الشيء نفسه على العاطلين عن العمل الذين يرغبون في تنظيم أعمال تجارية صغيرة خاصة بهم ، شرط أن تكون مشاريعهم صالحة ؛

"٢" ينبغي ، في مخططات ضمان الائتمان ، أن يجري تشاطر مسؤولية التخلف عن الدفع بين الحكومات والمؤسسات المالية والمصارف والمستفيدين ، باعتبارهم كلهم شركاء في صوغ مشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وينبغي تحديد مدى مسؤولية كل من الشركاء على أساس كل حالة بمفردها ووفقا لظروف البلد الاجتماعية والاقتصادية ؛

(د) ينبغي أن يقوم تعاون وثيق مع الجمعيات المحلية لمنظمي المشاريع من أجل تحديد السياسات والتدابير المعروضة في التوصيات (أ) و (ب) و (ج) المذكورة أعلاه ، وتنفيذها عمليا .

المسألة ٤ - التعاون الدولي والاقليمي

الاستنتاجات

٢٤ - خلصت المشاورة الى ما يلي :

(أ) تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقطة استقطاب مسلم بها للمساعدة الانمائية الدولية ، فهي تسهم في فعالية استخدام الموارد البشرية والمادية ، والتخفيف من وطأة الفقر ، وتكامل التنمية الريفية ، وفي توسيع المجال أمام المبادرات الخاصة . ولذا حظيت تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية والاهتمام في البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف . وتستدعي الضرورة تنسيق المساعدة المالية والتقنية المقدمة لتلك المؤسسات على الصعيد الوطني ، وضمان شروط ملائمة لاجتذاب المستثمرين ؛

(ب) سوف يزداد الطلب على المساعدة المالية والتعاون التقني من الخارج نظرا للدور الحاسم الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصنيع . والمساعدة ضرورية لتحسين استخدام النظم المالية التقليدية وتوسيعها ، واستحداث آليات تمويل جديدة ومبتكرة . ولا بد من بذل كل الجهود الضامنة لنظام مالي سليم ، ولاستنباط سبل مبتكرة لتوجيه الموارد . ولتحسين امكانات الوصول الى مؤسسات التمويل الدولية ، كشرط أساسي لزيادة المعونة المالية . ويقع على اليونيدو دور تحفيزي هام في مجال تعزيز التعاون الدولي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتنسيق الجهود المبذولة لهذه الغاية ؛

(ج) تحتاج البلدان النامية الى مساعدة تستهدف مجالات محددة مثل الدعم المؤسسي لمكاتب الترويج ، وتوسيع جهود البحث والتطوير لا سيما فيما يتعلق بعملية تكييف التكنولوجيا وتبسيطها ، وتمويل مشاريع نموذجية ، وتطوير الخدمات الاستشارية

الشاملة ، كما تحتاج الى معلومات عن مصادر التكنولوجيا والمعدات . وامـــدادات المواد الخام ؛

(د) والفرص متاحة على نطاق واسع للتعاون بين الجنوب والجنوب في قطـــاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك في مجالات تبادل الخبرة والمعلومات ، والمشاريع المشتركة القائمة على اتفاقات ثنائية في مجال الانتاج والتجارة ، وقواعد الجـــودة والتوحيد القياسي ، وتدريب منظمي المشاريع والمدراء والتكنولوجيين والتقنيين فـــي مراكز التفوق القائمة . وبالتالي ، يتعين على الجهات المتبرعة المتعددة الاطـــراف والثنائية ، تقديم الدعم المالي للتعاون بين الجنوب والجنوب . عند الضرورة .

(هـ) وتتسم مشاريع التعاون التقني بأهمية حاسمة في صياغة سياسات جديـــدة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، من أجل دمج هذا القطاع في الخطـــط الانمائية الوطنية ؛ واستحداث مجالس انمائية واسعة السلطة من أجل توعية القطاعـــات الاقتصادية وتعبئة مبادرات القطاع الخاص ، تحقيقا لأهداف اقتصادية وطنية وتقويمـــا لاختلال التوازن على الصعيد الاقليمي ؛ وتنمية المهارات في ميدان تنظيم المشاريـــع والادارة ؛ واستعراض مهام المؤسسات الوطنية ، بما فيها مؤسسات التدريب ، من أجـــل مواجهة تحديات المستقبل على نحو أفضل وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبيـــن الجنوب والجنوب ؛ وتطوير الخدمات الاستشارية ؛ وانشاء رابطات لمنظمي المشاريـــع الصغيرة بمن فيهم النساء .

(و) وتشكل مجموعات المنتجين والتعاونيات ، بما فيها التعاونيـــات الصناعية ، أداة فعالة لتعبئة الموارد المجتمعية ، ولتسهيل شراء المدخلات الزراعيـــة والصناعية بالجملة ونقل المنتجات وتسويقها . كما أن هذه المجموعات توفر التربـــة الصالحة لتنمية قدرات القياديين ومنظمي المشاريع ؛

(ز) ومن الضروري أن تشارك المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكوميـــة مشاركة كاملة كأطراف في جهود التعاون الدولي المبذولة لتطوير المؤسسات الصغيـــرة والمتوسطة والنهوض بها ؛

(ح) والمجال فسيح جدا لقيام تعاون بين المؤسسات الكبيرة والصناعـــات الصغيرة والمتوسطة ، من أجل توفير حلول محلية تكون ملائمة وفورية وتولد ، فضلا عـــن ذلك ، التآزر اللازم لتوثيق الروابط داخل الهيكل الصناعي في البلد .

التوصيات

٢٥ - أوصت المشاورة بما يلي :

(أ) يتعين أن تولي الجهات المانحة ، الثنائية والمتعددة الأطراف ، أولية عالية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهميتها في البنية الاقتصادية للبلدان النامية . ولا بد من انشاء آليات تنسيق على الصعيدين الوطني والعالمي تضمن للمساعدة الانمائية توليد الحد الاقصى من الفائدة والاثر . وينبغي ، على الصعيد الوطني ، تشجيع التدابير والمبادرات المؤاتية التي تتخذها السلطات الوطنية لدفع عجلة التعاون بين الوكالات الدولية (اليونيدو ، ومنظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية ، الخ) ، والمنظمات المانحة ، وممثلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وينبغي اتخاذ هذا النوع من المبادرات بالتعاون مع الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وينبغي أن تبدأ الخطوة الاولى ، على الصعيد العالمي ، بجعل أنشطة الوكالات الدولية ، ومنها المؤسسات المالية الدولية ، أكثر تنسيقا لما فيه خير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبعمليات تقييم مشتركة ومنتظمة لنتائج مثل هذه الانشطة . وتستطيع اليونيدو دعوة خبراء لفحص تنفيذ ورصد استنتاجات وتوصيات المشاورة ، وفائدة تشكيل فريق دائم لتقديم المشورة بشأن السياسات والبرامج الرامية الى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لا سيما على الصعيد الاقليمي ؛

(ب) ينبغي أن تسهل البلدان الصناعية زيادة تدفق المساعدة المالية والتقنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية لانشاء صناديق مساهمة وضمان توفير النظم ، وينبغي للمنظمات التي لم تعمد بعد الى تخصيص فرع يتيح تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتخذ مثل هذا الاجراء ؛

(ج) ينبغي أن يكون المستفيدون من البرامج والمشاريع في المستقبل قادرين، بواسطة رابطاتهم ، على المشاركة في تحديد هذه البرامج والمشاريع وتصميمها . ومن المهم ، بالتالي ، أن تعطى الأفضلية لرابطات منظمي المشاريع المحليين ، التي يقع عليها تأدية قسطها في تقرير الاحتياجات واستنباط أكثر السبل ملاءمة لتلبيتها ، ورصد استعمال المساعدة على نحو فعال ؛

(د) ينبغي أن تستهل اليونيدو حوارا مع مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية بغية تشكيل هيكل أو برنامج للتعاون يركز على تدعيم المساعدة المالية والتقنية ؛

(هـ) ينبغي منح الأولية لدراسة أشكال وآليات جديدة للتعاون التكنولوجي الدولي في ميادين التعاقد الدولي من الباطن والتعاون فيما بين المؤسسات في استحداث تكنولوجيات بديلة ، بما في ذلك تمويل مشاريع نموذجية ، لاثبات ملاحية المشاريع وربحيتها ، وفي استحداث خدمات استشارية عن طريق المساعدة تسهيلا للتعاون في المجالات المذكورة . ويتعين أن توفر البلدان الصناعية في برامجها الخاصة بالتعاون معلومات للبلدان النامية عن القدرات المؤسسية للتدريب والبحوث عن مصادر الامداد بالتكنولوجيا والدراية الفنية ، مساعدة لها في تحديد المشاريع الاستثمارية وصياغتها والتفاوض بشأنها ؛

(و) ينبغي بذل الجهود من أجل اقامة أوسع ما يمكن من الاتصالات مع رابطات منظمي المشاريع في البلدان المختلفة من صناعية ونامية ، للتأكد من وجود دفق من المعلومات العملية عن أحوال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جميع وجوهها ، وسعيا وراء أكثر أشكال التعاون ملاءمة بين المنظمات المتشابهة ، فيما يتعلق ، أولا بنقل المعارف ، واحراز الكفاءة المهنية ، والتدريب ، وتنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتحديد مجالات التعاون بين المؤسسات ؛

(ز) ينبغي أن توسع البلدان النامية سبل الافادة من امكانات التعاون بين الجنوب والجنوب ، نظرا لاختلاف مستويات التصنيع والخبرة التي أصبحت متاحة في بلدان نامية عديدة . وتشمل الآليات والوسائل التي يمكن استعمالها لهذا الغرض ما يلي :

'١' تبادل الخبرات عبر انشاء شبكات المعلومات المؤسسية ؛

'٢' اعداد ونشر أدلة عن مصادر التكنولوجيا وموردي المعدات ؛

'٣' ترويج المشاريع المشتركة ، بما فيه الخدمات الاستشارية ؛

'٤' تسويق الآلات ونقلها وصيانتها ؛

'٥' التدريب والادارة وبرامج تطوير تنظيم المشاريع .

ويتعين أن تراعى بشكل خاص في خطط التعاون الاقليمي ودون الاقليمي الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية . ويتعين أن تضطلع المؤسسات الانمائية الاقليمية ، ولا سيما اللجان الاقتصادية الاقليمية للأمم المتحدة بدور هام في استحداث برامج تتجاوب مع الأهداف المذكورة أعلاه في رعاية عملية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ح) ويتعين أن تشكل الأمور التالية مجالات لأولوية التعاون التقني ، في ضوء أولويات واحتياجات البلدان النامية الموجزة أعلاه :

'١' اثارة اهتمام الحكومات ورابطات الصناعيين ، والمجتمعات المحلية الريفية والحضرية ، بالأولويات والسياسات والاستراتيجيات المفضية الى النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القدرات على تنظيم المشاريع ؛

'٢' تنمية المهارات والقدرات المؤسسية الوطنية من أجل استبانة المشاريع ومنظميها ، وتدريب المدراء والتكنولوجيين والتقنيين ؛

'٣' المساعدة في صياغة السياسات والاستراتيجيات ولا سيما في عملية تكامل وتنسيق السياسات الاقتصادية الجزئية ، والتدابير المحفزة المؤدية الى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

'٤' المساعدة في استحداث أو تدعيم تدابير مؤسسية وترويجية وفي مجال الهيكل الاساسي ، تشمل المنشآت الصناعية ، والخدمات الارشادية ، ومرافق الخدمة العامة ، والتسويق ، ومراقبة الجودة والتوحيد القياسي

وينبغي أن تضطلع اليونيدو بدور حفاز بين الامم المتحدة والوكالات الثنائية التي توفر التعاون التكنولوجي للبلدان النامية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بغية التوصل ، في جملة أمور الى تعزيز مرافق البحث والتطوير لديها ، وترويج ونشر معلومات عن مشاريع نموذجية ، وتطوير الخدمات الاستشارية ونشر معلومات عن مصادر التكنولوجيا ، والترويج لمشاريع مشتركة . وينبغي أن تعمل اليونيدو على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في الميادين المشار اليها أعلاه وكذلك في نشر معايير الجودة والتوحيد القياسي ، وتدريب منظمي المشاريع والمدراء والتقنيين . وينبغي أن تصدر اليونيدو دليلا عن مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية ، وكذلك عن الدوائر المتخصصة في الوكالات الدولية العاملة في مجال تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع لمحة مختصرة عن المهام الرئيسية لهذه الوحدات . ومن شأن هذا أن يسهل التعاون الثنائي المباشر ، وان يسبغ طابع المرونة على الاتصالات بين مختلف البلدان ويجعل استمرار مثل هذا التعاون وكلفته أقرب ما يكون من الكمال . وينبغي استكمال الدليل بصورة دورية . ويمكن أن تصدر اليونيدو نشرة موجزة دورية عن أمثلة لاقت النجاح في ميدان التعاون الثنائي ، تستطيع البلدان الافادة منها وتكييف ما يرد فيها وفق احتياجاتها ؛

(ط) وينبغي أن توفر المؤسسات المتعددة الاطراف والثنائية المساندة المالية والمساعدة التقنية من أجل تطوير التعاونيات الصناعية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما يجب أن تعمل اليونيدو ومنظمة العمل الدولية ، والتحالف التعاوني الدولي ، على تنسيق أنشطتها الترويجية والانمائية في الوسط التعاوني الصناعي ، تحقيقا للانسجام في السياسات والبرامج ، وتفاديا للتداخل وللافادة المثلى من الموارد المالية والبشرية المتاحة .

أولا - تنظيم المشاورة

افتتاح المشاورة

البيان الذي القاه رئيس غرفة التجارة في باري

٢٦ - استرعى رئيس غرفة التجارة في باري الانتباه الى مزايا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المتمثلة في مرونتها وليونتها ، وفي واقع أنها ساعدت على قيام أسواق صغيرة تنافسية ، ووفرت النمو والتدريب ، وعبأت الموارد البشرية المحلية . وغالبا ما تفضل هذه المؤسسات على المؤسسات الكبيرة في بيئة نامية ، اذ أنها وسيلة أكثر ترشيدا لتلبية احتياجات الأسواق والاقتصادات المحلية ، وأداة لدفع عجلة التنمية المتكاملة بصورة تدريجية . ولا بد من قيام شروط ملائمة لنموها تشمل تعاون القوى الفاعلة في الميدانين العام والخاص وفي مجالي السياسة والاقتصاد على المعيدين الوطني والدولي . ومن الضروري ، اضافة لذلك ، توفير المساندة لها في مجالات تشمل التشريع والتمويل والخدمات والمشاورة والتعاون الدبلوماسي بصورة ملائمة . وأشار الرئيس الى أن نظام الغرفة مؤهل للانطلاق من موقع ملائم لتقديم الخدمات الرامية الى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وتعتمد الغرفة على خبراتها الخاصة في الداخل والخارج ، وتستخدم هذه الخبرات في دعم التنمية في العالم الثالث .

بيان وكيل وزير الخارجية

٢٧ - أشار وكيل وزير الخارجية الى أن باري تعتبر مكانا ملائما لعقد اجتماع يعالج موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لا بسبب ازدهار هذه المؤسسات في جنوب ايطاليا فحسب بل وكذلك بسبب تطور هذا القطاع في منطقة البحر المتوسط . فايطاليا تحتل مكانا طليعيا في تقديم المساعدة المتعددة الأطراف عبر منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي واليونيدو . وخصص الكثير من الموارد للتنمية الصناعية في البلدان النامية . وقد حددت ايطاليا بعض الأولويات في هذا الصدد . فقد تعلمت بفضل تجربتها ، أن المساعدة على الصعيد التقني والتنظيمي ينبغي أن تتسم بمرونة كافية ، وأن تكون متكيفة مع القدرات والقابليات المحلية ، ومندمجة في نطاق برنامج انمائي. وعلى الصعيد الاقليمي ، تتمثل الأولوية في التنمية داخل نطاق منطقة البحر المتوسط . الا أن المساعدة تستهدف كذلك بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء وآسيا وأمريكا اللاتينية . وقال انه توجد مشكلة تتطلب عناية فائقة تتمثل في ايجاد وسيلة رشيدة لاستخدام الموارد على أفضل وجه ، الا أن الحاجة تستدعي كذلك تمهيد الطريق أمام التجارة ووضع حد للسياسة الحمائية . واضافة لذلك ، ينبغي للتعاون الانمائي في المستقبل أن يلبي الحاجات الانسانية وأن يعزز الاعتماد على الذات والتوسع التلقائي . والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر أساسي في هذه التنمية ، وتشكل المشاورة معلما هاما للمبادرات العالمية في هذا المجال .

بيان رئيس معهد التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الدولي

٢٨ - ذكر رئيس معهد التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي الدولي أن المعهد يتابع عن كثب موضوع تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وهو مقتنع بأن انشاء المجمعات الصناعية الضخمة لا يكفي ، اذ أن العنصر البشري ، وهو المنظم المحلي للمشاريع التي تستخدم الموارد البشرية هو الذي ينهض بعملية التنمية الصناعية . وقال ان ايطاليا تعطي المثل على الفوائد التي يمكن أن تجلبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . فقد تحسنت البنية الصناعيه للقطر بفضل جملة أمور منها الاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أنشئت في أرجاء القطر في غضون العقدين الاخيرين . الا أن التجربة بينت بوضوح في جنوب ايطاليا أن تقليد أنماط التصنيع في الشمال ليس عملية ناجحة . ويجري عوضا عن ذلك تطوير صناعات مثل الحرف والسياحة . وعلى المنوال نفسه ، لا ينبغي أن تقلد البلدان النامية البلدان المتقدمة النمو ، بل يجب أن تستحدث صناعات تتلاءم مع الموارد الطبيعية والبشرية المحلية . وأعرب عن أمله في أن تفضي المشاورة الى تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستشكل نماذج محلية للتنمية المعتمدة على الذات .

بيان المدير العام لليونيدو

٢٩ - بعد أن أعرب المدير العام لليونيدو عن شكره لحكومة ايطاليا وشعبها على استضافة المشاورة وكرم الضيافة ، أعلن أن باري تعتبر ، من حيث كونها بوابة ومركزا للتصنيع في جنوب ايطاليا ، مكانا ملائما لانعقاد المشاورة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك التعاونيات . وأهمية القطاع في التنمية الصناعية القطرية معروفة للجميع . لذلك ، أولت اليونيدو اهتماما خاصا للصناعات الصغيرة ، وللصناعات الريفية كذلك ، ولا سيما في نطاق برامج التنمية الريفية ، حيث تنفذ الآن ما يربو على ٧٥ مشروعا في بلدان نامية . وقد احتل التعاون فيما بين المؤسسات مكانا بارزا أيضا في الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني . وتعزى أهمية الدور الاستراتيجي والحاسم الذي تضطلع به الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة من الناتج الصناعي ، وتستوعب من ٤٠ الى ٦٠ في المائة من العمالة الصناعية ، الى أن هذه الصناعات تعمل بشكل أكثر كفاءة ، في أحوال كثيرة ، وبتكاليف لا تقبل المزاحمة من أجل أسواق محلية محدودة . وهي تملك القدرة أيضا على اعتماد وتطبيق تكنولوجيا متقدمة وتتيح نمطا انتاجيا ملائما لتحقيق أهداف اللامركزية الصناعية . وبما أن مساهمة القطاع الاقتصادية قوامها آلاف الرجال والنساء من أصحاب المشاريع ، فمن شأن البيئة المناسبة أن تطلق العنان لما يكمن لديهم من مبادرات خاصة ومن عزم وموهبة في مجال تنظيم المشاريع . وحتى تكون هذه البيئة فعالة لا بد من تكميلها ببرنامج مترابط من تدابير المساندة . وأنهى المدير العام كلمته معربا عن قناعته في أن تبادل المشتركين فيما بينهم للخبرة المتراكمة من شأنه أن يكون مرشدا لليونيدو وللحكومات كذلك ، في تنفيذها تدابير تؤدي الى تحسين عملية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما فيه منفعتها وخيرها .

انتخاب أعضاء المكتب

٣٠ - تم انتخاب أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : غيوسيبي جاكوانجيلي (ايطاليا) ، السفير السابق ، ومعاون مدير الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية

المقرر : جون ادوارد غارسيا (ترينيداد وتوباغو) النائب الثاني لرئيس مصرف الاتحاد الائتماني ، والمدير العام ، شركة الاتحاد الائتماني لمستخدمي مجلس المقاطعة

نواب الرئيس : فرانسوا كسافيي ايلنوندو (الكاميرون) مدير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف في وزارة التنمية الصناعية والتجارية .

ايرفين ارنست (هنغاريا) المدير الاداري لمصرف التجارة والائتمان المحدود

ماهانوم ايتام (ماليزيا) نائب مدير شعبة الصناعات في وزارة التجارة والصناعة

اقرار جدول الأعمال

٣١ - أقرت المشاورة جدول الأعمال التالي :

١ - افتتاح المشاورة

٢ - انتخاب الرئيس ونواب الرئيس والمقرر

٣ - اقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٤ - المسائل المعروضة من جانب الأمانة العامة لليونيدو

٥ - مناقشة المسائل

المسألة ١ : البيئة المفضية الى استمرار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(أ) ادماج السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الخطط الانمائية الشاملة ؛

(ب) التوفيق بين سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة الضريبية ، والمالية وغيرها ، والتدابير الحافزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ج) توفير البيئة الملائمة والالتزام الحكومي الطويل الأمد ، بوصفهما من أولويات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(د) انشاء مؤسسات على المستوى الوطني لبرامج تنمية القدرات على تنظيم المشاريع ؛

(هـ) دور التعاونيات الصناعية ؛

(و) الحاجة الى وكالة وحيدة التخصص تكفل اتساق توفير المدخلات اللازمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ز) دور رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المسألة ٢ : تحسين الانتاجية

(أ) الهيكل الاساسي المؤسسي ، وجهاز الارشاد والمنشآت الصناعية ؛

(ب) نقل التكنولوجيا وتطويرها لمنفعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ج) تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(د) برنامج التعاقد من الباطن والتعاون فيما بين المؤسسات .

المسألة ٣ : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(أ) السياسات والتدابير العملية الرامية الى تسهيل الحصول على الاموال من المؤسسات ؛

(ب) التنفيذ الفعلي لسياسات الاقراض ؛

(ج) فروع خاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، على الصعيد الوطني والصعيدين الاقليمي والدولي ؛

(د) ادخال التجديدات على المتطلبات الخاصة بالضمانات الاضافية ؛

(هـ) اتاحة سبل الحصول على موارد مالية لرؤوس أموال المخاطرة ؛

(و) نظم المساندة في مجال السياسات ، وانشاء مؤسسات تعمل على ترويج تنظيم المشاريع في صفوف النساء .

المسألة ٤ : التعاون الدولي والاقليمي

(أ) التدريب ؛

(ب) نقل التكنولوجيا وتطويرها ؛

(ج) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

(د) التسويق .

٦ - استخلاص النتائج والتوصيات

٧ - اعتماد تقرير المشاورة

تشكيل الأفرقة العاملة

٢٢ - شكلت المشاورة فريقين عاملين لمناقشة المسائل واقتراح الاستنتاجات والتوصيات التي ستنظر فيها الجلسة العامة الختامية . وقد رأس فرانسوكسافيي ايلوندو (الكاميرون) الفريق العامل المعني بالمسألتين ١ و ٢ ورأس ارفين ايرنست (هنغاريا) الفريق العامل المعني بالمسألتين ٣ و ٤ .

بيان رئيس المشاورة

٢٣ - بعد أن شكر رئيس المشاورة الاجتماع على الثقة التي أولاه اياها ، شدد على أن التنمية الاقتصادية لا يمكنها أن تحقق النجاح الا اذا جاءت نتيجة تضافر وتنسيق الجهود التي تبذلها قطاعات المجتمع بأسرها . وبالتالي ، يمكن لازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون أداة فعالة في الترويج لتوسيع مشاركة قطاعات المجتمع كلها في عملية التنمية الاقتصادية . وقال في شرحه ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا هي عصب الصناعة . وتستطيع هذه الموسسات أن تكون أداة فعالة

كذلك في دفع عجلة التنمية الصناعية والاقتصادية في البلدان النامية . ولاحظ أن الاقتصاد العالمي تشوبه بعض المشاكل التي تؤثر على البلدان النامية بشكل خاص ، مثل تعاظم عبء الدين ، وكساد أسعار السلع . والممارسات التجارية التقييدية والتقلبات العشوائية للعملة ، وأن الضرورة تستدعي وسائل جديدة لمعالجة هذه المشاكل . والمشاورة مطالبة بالنظر في كل ما لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من امكانيات ، والتوصية بأنجع السبل والوسائل المؤدية الى تنمية هذا القطاع .

<u>بيان مدير شعبة نظام المشاورات في اليونيدو</u>

٣٤ - أعلن مدير شعبة نظام المشاورات في اليونيدو أن النظام مهتم بالدرجة الأولى بعملية التصنيع القادرة على توفير بيئة تفضي فيها المشاريع الاستثمارية الى ربح اقتصادي صاف والى تعزيز النمو الذي يحمل في ذاته مقومات استمراره . وفي هذا السياق ، يقع دور هام على عاتق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها وسيلة فعالة للتحول الاقتصادي والتنمية الصناعية ، ولأنها توفر التربة الصالحة التي تنشط فيها المهارات العاملة في حقل تنظيم المشاريع . وأشار الى أن البلدان النامية لا تفتقر الى أشخاص لديهم الدوافع والمقدرة وسعة الأفق لاستغلال فرص الاستثمار الكثيرة التي يتيحها القطاع . ولكن المشكلة هي مشكلة التغلب على الجمود ، وكسر الحواجز وتغيير مواقف المجتمعات والحكومات بغية اطلاق العنان لقوى الشعب الكامنة والتشجيع على تنظيم المشاريع . ومع ذلك ، لا بد من توافر شرطين لا غنى عنهما لتنمية قطاع للمؤسسات الصغيرة - والمتوسطة ينبض بالحياة وتتوفر له مقومات البقاء في البلدان النامية هما الجني المبكر للأرباح والاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بموارد النقد الأجنبي . ويعكس هذان الشرطان ظاهرتين معروفتين تسيطران على الفكر الانمائي في الوقت الراهن ، هما تعاظم عبء الدين الذي يرهق كاهل البلدان النامية واتجاه التحول الى القطاع الخاص .

٣٥ - وختم المدير كلمته مسترعيا انتباه المشاركين الى أوراق المناقشة (ID/WG.492/4-7) التي تتوسع في تفاصيل المسائل الأربع ، ولا سيما الى المقاطع التي تحمل عنوان "آراء ختامية" والتي توفر اطارا عمليا للمناقشات داخل فريقي العمل ، ولصياغة الاستنتاجات والتوصيات .

الوثائق

٣٦ - يتضمن المرفق الثاني قائمة بالوثائق الصادرة قبل المشاورة .

اعتماد التقرير

٣٧ - اعتمد تقرير المشاورة الأولى بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك التعاونيات بتوافق الآراء في الجلسة الختامية العامة بتاريخ ١٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٩ .

ثانيا - التقرير عن الجلسات العامة

٣٨ - أعرب المتحدثون جميعهم عن ثقتهم باليونيدو وأثنوا على دقة عملها في الاعداد للاجتماع . وأعربوا عن فائق سرورهم كذلك لاختيار مكان انعقاده وللحفاوة التي لاقوها في البلد المضيف . وفيما يلي النقاط التي جرى تناولها ، الى جانب تهنئة أعضاء المكتب على انتخابهم .

٣٩ - أوجز مشتركون كثيرون ، في نطاق مقدمة عامة ، الامكانات المتوقعة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدانهم أو العوامل الكابحة لهذه التنمية . فالسياسات الصناعية تجتاز الآن مرحلة من التغيرات العميقة لصالح القطاع الخاص في بلدان نامية كثيرة ، ولا سيما من خلال انشاء وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وهذا الاتجاه المتسم بالواقعية العملية في الاقتصاد أمر مشجع للغاية لانه يتيح ، في جملة أمور ، فرصا واسعة للتعاون . وقد أشار بعض المشتركين الى الادراك المتزايد لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توليد الناتج الاقتصادي الوطني وفي توفير فرص العمالة . وأشير الى احدى الحالات التي تضاعف فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليبلغ عشرة أمثاله خلال ٢٥ عاما . وتحدث مشترك من أحد بلدان الاقتصادات المخططة مركزيا ، عن التدابير الجديدة التي يجري اتخاذها على صعيد السياسات المتعلقة بالاقتصاد الوطني في بلده . وقال ان عملية تنشيط مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في قطاعات صناعية كثيرة ، وفي الزراعة بوجه خاص ، تشكل حجر الزاوية في هذه الجهود .

٤٠ - واسترعي الانتباه الى الاختلاف الواسع في احتياجات البلدان النامية . فقد تحتاج بعض البلدان الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة عالية التخصص تستخدم تكنولوجيات متقدمة ، فيما قد تحتاج البلدان الاقل نموا ، حيث الاقتصاد غير محكم البنيان ، الى تكنولوجيات أقل تقدما . الا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع ، في كل الاحوال، أن تسهم اسهاما فعليا في التنمية الاقتصادية وفي تعبئة المدخرات المحلية وتوفير فرص العمالة . وقد اتفق المشتركون بوجه عام على أن مشكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معقدة للغاية وأنه لا توجد سبل مباشرة لعلاج المعوقات الماثلة في طريق القطاع مثل تخصيص الأموال أو تكثيف تدريب منظمي المشاريع . ولا بد من مراعاة مجموعة كاملة من العوامل المتفاعلة ، لكل حالة بمفردها ، عند التفكير في انشاء أو تطوير مثل هذه المؤسسات .

٤١ - وقد تمت استبانة عدد من الشروط الاساسية لنجاح أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية ، مثل نشر الرغبة في انشاء المشاريع ، وتوفير البيئة الملائمة والهياكل الاجتماعية - المهنية ، والموقف السليم من جانب السلطات ، وكفاية مرافق التدريب ، وأخيرا لتسهيل الوصول الى أوساط التمويل .

٤٢ - ورأى المشتركون أن الكفاءة المهنية في مجال الادارة وخدمات المساندة شرط من

الشروط الاساسية العديدة لسلامة المؤسسات الصغيرة والمالية اقتصاديا وماليا . وركز المشتركون في هذا الصدد على ضرورة التدريب . واشار مشترك من احد البلدان النامية الى أن أصحاب المؤهلات العالية غالبا ما ينشدون العمل في القطاع العام الذي يعتبر تقليدا أنه يضمن للعاملين فيه مركزا اجتماعيا مرموقا . لذلك ، تدعو الحاجة بالحاح الى إصلاح نظم التعليم بحيث تبعث الرغبة على انشاء المشاريع التي لا غنى عنها لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٤٣ - واشير الى الصعوبات المواجهة في الحصول على الاموال من مؤسسات ووسطاء التمويل لانشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ورغم الدعوة الى توفير القروض بشروط تيسيرية لهذه المؤسسات ، فان مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية تمارس تمييزا واضحا ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمصلحة المشاريع الصناعية والاستثمارية الكبيرة . ويصعب فهم الموقف الذي تتخذه المصارف عندما يعترف الجميع بالدور الاساسي الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها أدوات فعالة للتحول الصناعي .

٤٤ - واعتبرت مراقبة الجودة أحد العوامل الرئيسية في تحسين انتاجية عمليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أنها تفضي الى تعزيز احتمالات التسويق . وذكر في هذا السياق أن المناخ الاقتصادي الآخذ في التدهور في احدى المناطق النامية انما ينعكس في انعدام قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة ، مما جعل حصول هذه المؤسسات على زيادة حصتها في السوق أمرا مستحيلا ؛ وعكس ذلك هو الذي يحصل في الحقيقة . وثمة عقبة أخرى تتمثل في الصعوبة المتزايدة لاستبانة مشاريع مجدية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون ملائمة للتعاون الدولي .

٤٥ - وبعد أن هنأ ممثل الرابطة الدولية للحرف اليدوية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الأمانة العامة لليونيدو على نوعية الوثائق المقدمة للمشاورة ، تحدث عن التطور المتسم بفاعلية مستمرة في الانشطة الاخيرة للرابطة التي تستطيع ، بمشاركة ومساعدة وكالات دولية كاليونيدو ، الاستمرار في توسيع نطاق أولوياتها ، ومواصلة اسهامها على نحو جوهري في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء .

٤٦ - وتطرق ممثل الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى المواضيع الرئيسية الموجزة في أوراق المناقشة ، مثل البيئة المفضية الى نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتحسين الانتاجية ، والتمويل ، والدور الذي تضطلع رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والتعاون الدولي في آخر المطاف . وقدم عددا من المقترحات الرامية الى توفير مساعدة فعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية منها : تحديد واضح لا لبس فيه للتنمية والسياسات الصناعية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛ وتشكيل لجان وطنية معنية بانشاء وتعزيز هذه

المؤسسات في البلدان النامية ؛ والتقييم المتعمق لدور المرأة في هذا القطـــاع ؛ وانشاء دائرة متخصصة تعنى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وكالات دولية مثـــل اليونيدو . ووعد بتقديم المزيد من التفاصيل عن هذه المواضيع في اجتماعات فريقـــي العمل . وبغية التطبيق العملي لهذه التدابير الواقعية ، تضع الجمعية العالميـــة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما تملك من خبرات عظيمة تحت تصرف جميع المعنيين بالأمـر في البلدان النامية ، والمنظمات الدولية .

٤٧ - وأعرب المشتركون عن مساندتهم لأنشطة نظام المشاورات ، الذي ساهم مساهمـــة ملموسة في صياغة السياساتوالاستراتيجيات القطاعية للتنمية الصناعية في البلـــدان الأعضاء . وأكد المشتركون على الفائدة من عقد المشاورة في وقت يعاد فيه تقييم عميـق لدور القطاع في انماء صناعي يحمل في طياته مقومات استمراره

٤٨ - ولخص الرئيس ، في كلمته الختامية في الجلسة العامة ، البيانات الصادرة عـــن المشتركين وأشار الى أن الاعتراف باهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيـــم الاقتصاد الوطني هو موضع اتفاق بوجه عام ، وان ما لدى كل بلد من خبرة قيمة قد أغنـى نوعية الحوار ومن شأنه أن يساعد على صياغة توصيات تنهض بقطاع حيوي مثل قطـــاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثالثا - تقرير الفريق العامل بشأن المسألتين ١ و ٢

المسألة ١ : البيئة المؤدية الى استمرار نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٤٩ - أكد عدة مشتركين على الحاجة الى تهيئة بيئة ملائمة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، تبدت أهمية التخطيط الاستراتيجي الذي ينصب على تكامل السياسات من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اطار سياسة شاملة من الاقتصاد الكلي والخطط الوطنية . ووجه بعض المشتركين الانتباه الى الحاجة الى اعادة توجيه نظم التعليم والتدريب في البلدان النامية بغية تشجيع مزيد من النمو السريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما أشير الى تفضيل كثير من البلدان النامية للصناعات الكبيرة في سياق السياسات الصناعية والتجارية والمالية . واعتبرت مسألة القضاء على مثل هذا التحيز أمرا ضروريا حتى تتوافر بيئة صحية لنمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وركز بعض المشتركين على ضرورة القيام بمبادرات محددة في اطار السياسة العامة من أجل تحقيق نمو فعال في قطاع المؤسسات الصغيرة ، ومن ثم تتحقق تنمية متوازنة في السياق بأكمله ، ابتداء من المؤسسات الصغيرة للغاية وانتهاء بقطاع المؤسسات الكبيرة . واعترف بأن رابطات منظمي المشاريع تؤدي دورا حيويا في وضع البرامج والسياسات المتعلقة بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٥٠ - وينبغي أن تتعهد الدول بالتزام ثابت لتهيئة مناخ من شأنه أن يؤدي الى اقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وذلك عن طريق جملة أمور منها : (أ) اقامة هياكل مرافق أساسية تتواءم مع احتياجاتها (الكهرباء والمياه وامكانيات الانتفاع بها وخطوط الهاتف الخ) ؛ و (ب) ضمان أوضاع مستقرة للاستثمار الخاص .

٥١ - وتبدى القلق بشأن الحاجة الى تنفيذ فعلي لسياسات وبرامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، واقترح عدة مشتركين أن يشكل لهذا الغرض هيئة وطنية تتمتع بسلطات رفيعة . وتضطلع هذه الهيئة بمهمة تنسيق ومراقبة كل من اعداد البرامج والسياسات وتنفيذها على السواء وتوزيع المدخلات من أجل نمو المؤسسات الصغيرة والكبيرة . ولضمان التنسيق الفعال بين شتى المؤسسات (الحكومية وغير الحكومية) ، من الضروري أن تتمتع الهيئة بسلطات واسعة على نحو كاف .

٥٢ - وقد سلطت الأضواء على الدور البارز الذي يضطلع به منظمو المشاريع في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وفي هذا السياق ، ركز على الحاجة الى تكثيف برامج تنمية تنظيم المشاريع . واقترح أيضا أن تنشأ معاهد وطنية لتنفيذ هذه البرامج بغية النهوض بثقافة تنظيم المشاريع ، التي تعتبر جوهرية في مجال تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٥٣ - وجرى التركيز على الحاجة الى اقامة آليات مؤسسية فعالة لتوفير توزيع مجموعة كاملة من خدمات الدعم الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . واشير الى أن المنظمات الصغيرة لتنمية الصناعات التي تضطلع الحكومة بادارتها غالبا ما تصبح غير عملية وتتسم بالبيروقراطية . ومن ثم نشأت الحاجة الى الاستعانة بآليات مؤسسية على أساس اقليمي أو محلي ، على أن تؤخذ في الاعتبار ، المتطلبات الخاصة بشتى البلدان . واقترح أيضا أنه يجب رفع مستوى مؤسسات العون الذاتي والقاعدة الشعبية العريضة كي تؤدي دورا فعالا في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وجرى التركيز على ذلك بصفة خاصة في سياق قطاع المؤسسات البالغة الصغر .

٥٤ - ولفت عدة مشتركين الانظار الى نجاح التعاونيات الصناعية وتعاونيات الخدمات في توفير الدعم لتسويق المواد الخام والحصول عليها بل وفي تقديم الاستشارة التقنية والخدمات الارشادية .

٥٥ - وكان لرابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والغرف التجارية دور حيوي في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ومن ثم يرتأى أن الدور الحافز الذي تضطلع به الحكومة في المرحلة الاولى من تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينبغي أن يفسح المجال تدريجيا لمثل هذه المبادرات غير الحكومية التابعة للقطاع الخاص .

٥٦ - وفيما يتعلق بمنظمي المشروعات الصغيرة ، خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة جدا ، أشير الى أنه من المستحسن أن يتوافر منفذ وحيد لكافة المدخلات . ولكن قد تزداد الحاجة مع اطراد التنمية الى الخدمات المتخصصة ، تبعا لدرجة التنمية في بلدان معينة . وفي هذه المرحلة يمكن النظر في تعدد المؤسسات ونوقشت أيضا في هذا السياق مسألة اقامة شبكة تضم المؤسسات والرابطات ومنظمات القطاع الخاص الاستشارية بهدف تحقيق المستوى الامثل في تسليم المدخلات الى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أوسع نطاق ممكن .

المسألة ٢ : أوجه تحسين الانتاجية

٥٧ - أكد عدة مشتركين على الحاجة الى تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغية تحسين الانتاجية والجودة بالاضافة الى استخدام الامكانيات على أكمل وجه من خلال مواءمة المنتجات وتحسين التصاميم ... وما الى ذلك . وجرى التركيز على الحاجة الى تطوير استراتيجيات وبرامج شاملة وابتكارية من أجل تحديث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . واعتبر من الضروري أن تنطوي هذه المخططات على تدابير لتحقيق التغييرات اللازمة في الاتجاهات والمواقف ، الى جانب عمليات الانتاج الحديثة والتدريب ... وما الى ذلك . وجرى أيضا التنويه بأن السياسات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج الى اعادة توجيه ملائم من أجل ضمان عدم اعاقة عملية النمو والتحديث .

٥٨ - وأعرب بعض المشتركين عن القلق ازاء مسألة تعبئة الموارد ، بما في ذلك رأسمال المشروع ... الخ ، اللازمة لتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وساد شعور بأنه ، نظرا لندرة الموارد ، ينبغي تنفيذ برنامج التحديث على أساس انتقائي كي يتسنى انتقاء بعض القطاعات الفرعية الواضحة تماما للبدء بها ، تبعا لحاجات وأولويات البلد النامي المعني . فعلى سبيل المثال ، قد تتوافر لدى بعض القطاعات الفرعية امكانيات أفضل بالنسبة للحصول على أسواق محلية ودولية أوسع .

٥٩ - ونوقش الدور الهام لشتى المؤسسات الوطنية والمنظمات الاستشارية (بما في ذلك تلك القائمة في القطاع الخاص) في توفير مجموعة كاملة من خدمات المساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وجرت الاشارة الى أن هذه المؤسسات في حاجة الى التعزيز أو الدعم أينما كانت لتمكينها من تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمشورة الادارية والتكنولوجية ، بما في ذلك اسداء النصح في مجال التدريب والتسويق ومصادر التمويل ... الخ . وألقي الضوء كذلك على الحاجة الى المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف في هذا المجال ، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحلية الاقتصادية وغيرها . ومن المستحسن اقامة شبكات تنظم مختلف المؤسسات ورابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توخيا لتحقيق الاستفادة المثلى في جوانب تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نطاق واسع ، تبعا لمرحلة التنمية والمتطلبات الجغرافية وغيرها .

٦٠ - وأشنى عدة مشتركين على دور المناطق الصناعية باعتبارها أداة قيّمة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ومع ذلك ، ذكر بعض المشتركين أن النتائج كانت متباينة . وفي هذا السياق ، أثيرت أيضا مسألة اجراء دراسة جدوى تسبق اقامة المنطقة الصناعية . كما ذكر أن انشاء المناطق الصناعية وصيانتها أتاح امكانيات لدور القطاع الخاص والمؤسسات التعاونية .

٦١ - ونوه بعض المشتركين بالحاجة الى الجهود الجماعية في البحوث والتنمية لتطوير تكنولوجيات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، نظرا لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر الى الخبرة التقنية والتمويل اللازمين لهذا الغرض . وشدد هؤلاء على الحاجة الى دعم حلقات الاتصال بين مراكز البحث والتطوير والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . كما أشير الى امكانية ادارة هذه المراكز بما يماثل اتحادات الشركات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٦٢ - وركز عدة مشتركين على ضرورة تحسين انتفاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحدث المعلومات الخاصة بتوافر التكنولوجيات وشروط نقلها . وثمة حاجة الى انشاء مصارف للبيانات في البلدان النامية من أجل تيسير مهمة تحديد مصادر التكنولوجيات والمعدات .

٦٣ - كما جرى التركيز على الحاجة الى الدعم المؤسسي في استحداث استراتيجيات

ومخططات للتسويق وترويج المبيعات ، ... لافتقار المؤسسات الفردية الصغيرة والمتوسطة الى الموارد المالية والخبرة التقنية اللازمة لانشطة التسويق الترويجية في الاسواق المحلية والدولية . وتطرق الحديث الى رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات والمؤسسات الاخرى المماثلة باعتبارها ادوات قيّمة لترويج التسويق .

٦٤ - واثنى عدة مشتركين على الاسهام القيّم لبرامج التعاون بين التعاقدات من الباطن وبين المؤسسات في تحسين الانتاجية والجودة مما نجم عنه توسيع الاسواق المحلية والدولية . ومن ثم ، استشعرت ضرورة تكثيف هذه البرامج .

رابعا - تقرير الفريق العامل بشأن المسألتين ٣ و ٤

المسألة ٣ : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

٦٥ - في أعقاب تقديم ورقة العمل الخاصة بالمسألة ٣ (ID/WG.492/6) ، أكد عدة مشتركين على أن مفاهيم الترتيبات المالية تحتاج الى الفحص من جديد ، وطالب هؤلاء بايجاد نهوج جديدة لاعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتفي باحتياجاتها المالية . ووصف عدد من المشتركين الخدمات التي قدمتها الهيئات في بلادهم لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها أمثلة لأنواع الآليات التي اتضحت فائدتها في تعزيز تنمية القطاع . وكان على كل بلد أن يجد الحلول الخاصة به والتي تستند ، مع ذلك ، الى وضعه الخاص .

٦٦ - وجرت الاشارة الى أنه مع الأهمية البالغة لكفاية التمويل وملاءمته في التوقيت الا أنه يتعين النظر اليه على أنه جزء من مجموعة كاملة من التدابير الرامية الى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن أن تتضمن أيضا ، على سبيل المثال ، المعاونة في اعداد المشاريع وتوفير الخدمات الارشادية . وتمثلت النظرة الى التعاون التقني في أنه مكمل للمساعدة المالية . وينبغي الربط بين نوعي التعاون ويجب أن يتضمنا التدريب والمراقبة والمشورة بشأن اتجاهات السوق واختيار التكنولوجيا وبشأن تجهيز الاستخدامات المالية والتوجيه بالنسبة للمصادر المالية الملائمة . ورأى بعض المشتركين أنه ينبغي للمصارف أن تقدم هذه الخدمات كجزء من صفقة التمويل ، على حين رأى آخرون أن هيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنهوض بها ستكون في وضع أفضل لتقديم هذه المساعدة .

٦٧ - وقال بعض المشتركين ان الموارد المالية متاحة بيد أن المشكلة الحقيقية تتمثل في مدى انتفاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات المالية . وذكر أحد المشتركين المصاعب المادية والنفسية التي ينبغي تذليلها حتى يتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانتفاع بالقروض الائتمانية . وأوضح ممثل الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن التمويل لا يصل عادة الى أصغر الصناعات حجما . ويحتاج منظمو المشاريع الى الحصول على معلومات عن امكانيات التمويل . كما يعتبر عامل الزمن هاما في عملية الحصول على التمويل . وغالبا ما يستنفد وقت كبير في تقييم المشروعات ، كما أن في الامكان تبسيط اجراءات اعتماد القروض .

٦٨ - وطرح رأي مفاده أن حجم الموارد المالية كاف الا أن المشكلة تتمثل في نقص المشروعات الجيدة . ومن ثم توجد حاجة الى دراسات جدوى تعد اعدادا جيدا . ويمكن أن يؤدي مفهوم "الهندسة المالية" الذي استخدمه أحد المشتركين الى تيسير اعداد المشروعات وتنفيذها بصورة أكثر شمولا .

٦٩ - وقدم اقتراح مفاده أن منظمي المشاريع الصغيرة يمكنهم تشكيل رابطات من شأنها أن تجعلهم في وضع يسمح لهم بالتفاوض مع المصارف على نحو أكثر عدالة ، ليس هذا فحسب ، بل ويتيح لهم التأثير في صنع السياسات . كما يمكن لشبكات الغرف التجارية أو الرابطات أن تقدم خدمات المساندة ، بيد أنه لوحظ أن الغرف التجارية في البلدان النامية هي ذاتها في حاجة الى مساعدة . ومع الاقرار بقيمة هذه الرابطات ، حذر أحد المشتركين من أن المعلومات المتعلقة بالفرض الفعلي للتعاونيات أو الرابطات ينبغي أن تكون واضحة تماما تلافيا للاعتراض عليها من جانب الدوائر السياسية .

٧٠ - يعاني منظمو المشاريع من أصحاب المؤسسات الصغيرة صعوبات معينة في الحصول على قروض ائتمانية ، وثمة حاجة الى تخصيص أنواع تيسيرية من التمويل لهذه الفئة . كما قدم اقتراح مفاده أن اتباع شكل موحد لعرض المشروعات الصغيرة قد يكون مفيدا .

٧١ - وجرت مناقشة اتسمت بالحيوية بشأن مسألة متطلبات الرهن . وأعرب بعض المشتركين عن اعتقادهم بأن الرهن ضروري لتغطية مخاطرة المصرف ، في حين أن عددا آخر أعرب عن الرأي بأن منظمي المشاريع الصغيرة جدا يستحقون معاملة خاصة حيث تنقصهم الممتلكات كنوع من الرهن . وذكر أحد المشتركين أن ملاحية المشروع تعتبر ضمانا كافيا ؛ ونوّه مشترك آخر بأن التجربة أظهرت أن القطاع غير الرسمي له سجل أفضل من غيره فيما يتعلق بالسداد .

٧٢ - وتركزت المناقشة بشأن الضمانة بالرهن على من الذي ينبغي أن يتحمل تكلفة الضمانات وتقديم الرهون . وارتأى بعض المشتركين أنه يجب دعم تكلفة تقديم الضمان ، في حين ارتأى آخرون ضرورة المشاركة في ذلك من جانب منظم المشروع . وذهب رأي آخر الى أن تكلفة الرهون والضمانات يمكن اقتسامها على أساس ثلاثي بين المصارف والدولة ومنظم المشروع . وذكر عدة مشتركين أن صناديق الضمان الصناعي عن طريق الحكومات والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى تعمل بصورة طيبة في بلادهم لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٧٣ - ونوقشت أنواع التمويل المتاحة . ورأى بعض المشتركين أن الافتقار الى رسمال التشغيل يعتبر من أكثر المشكلات صعوبة . كما أشير الى أهمية اشراك المصارف منذ البداية ، أي في مرحلة اعداد المشروع . وأشار أحد المشتركين الى نظام للتعويض عن البطالة يمكن بمقتضاه استخدام الأموال في انشاء مؤسسات صغيرة .

٧٤ - واعتبر التمويل غير النقدي مصدرا هاما لرسمال التشغيل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ، بما في ذلك تأجير المعدات وترتيبات اعادة الشراء والانتاج لحساب مشترين سبق لهم تقديم رسمال التشغيل في شكل مواد خام وملف .

٧٥ - وأشار أحد المشتركين الى توافر المدخرات الخاصة واستخدامها كمصدر للتمويل ، في حين أشار مشترك آخر الى مشكلة تدفق المدخرات خارج البلاد وقال ان البيئة السياسية والاقتصادية عامل هام في هذا الشأن .

٧٦ - وعبّر بعض المشتركين عن الحاجة الى وجود صندوق وطني للاكتتاب في أسهم رؤوس الأموال للنهوض بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . ولاحظ آخرون أن صناديق رؤوس أموال المشروعات المشتركة القائمة حاليا لا تفي باحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٧٧ - وثمة ضرورة في بعض البلدان لاتخاذ تدابير لتوفير آليات لحصول المؤسسات الحكومية على السلع التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . واقترح أيضا قيام مبادلات في اطار التعاقد من الباطن . واعترف بالحاجة الى توفير تدابير للتخفيف من مخاطر النقد الأجنبي التي يعاني منها دون داع منظمو المشاريع .

٧٨ - وطالب أحد المشتركين باجراء حوار يومي منظم ومستمر بين مؤسسات التمويل والمنظمات المعنية بترويج التبادل التجاري وكذلك انشاء وكالات للمساعدة التقنية تتعامل مع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٧٩ - واعترف بالحاجة الى وجود مجموعة من أنظمة الدعم خاصة للنساء اللواتي يعملن في مجال تنظيم المشروعات ، بحيث تتضمن التعريف بالتسويق وتحسين نوعية المنتجات . وفضلا عن ذلك ، يتعين ايلاء العناية لدعم انشاء رابطات للنساء المشتغلات بتنظيم المشاريع . وشرح أحد المشتركين الحوافز الخاصة ، بما في ذلك تيسيرات التمويل ، التي تقدم للنساء في بلده .

المسألة ٤ : التعاون الدولي والاقليمي

٨٠ - وتمثلت النظرة الى اليونيدو في أنها تضطلع بدور حيوي متفاز في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مصدرا للمعلومات والتعاون التقني على السواء . واقترح عدد من المشتركين نشر فهرس لمصادر المساعدة التقنية والمالية الثنائية والمتعددة الأطراف المتاحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٨١ - وأكد عدد من المشتركين على أن المعاهد الوطنية والدولية وكذلك المؤسسات غير الحكومية لها دورها الذي تؤديه بالتعاون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٨٢ - وجرى التركيز على أهمية دور التعاونيات الصناعية ، وساد الرأي بوجوب توسيع التعاون الدولي مع التعاونيات الصناعية والحرفية في شتى المناطق .

٨٣ - والتعاون المشترك بين المؤسسات في شكل نقل التكنولوجيا والمشاريع المشتركة قد بات شكلا للتعاون الدولي تتزايد أهميته باطراد فيما بين البلدان الصناعية والنامية . وفي سبيل تيسير هذا النوع من التعاون ، نوّه عدد من المشتركين بأن تدخل الحكومة وتشجيعها ومساندتها للمؤسسات في البلدان الصناعية قد أصبح ضروريا لاقناع منظمي المشاريع بالمزايا والفرص التي تترتب على التعاون مع المؤسسات في البلدان النامية . وقد أعتبر ، في ذات الوقت ، أن دعم الحكومة المضيفة في البلدان النامية أساس لتهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات وتمكينها من الازدهار . وتحدث عدد من الدول عن تجربتها الناجحة في التعاون بين بلدان الجنوب .

٨٤ - ونوّه بعض المشتركين بفائدة الاضطلاع بدراسات موضوعية أو للتقييم الذاتي فيما يتعلق بمشروعات التعاون التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة . فمن شأن هذه الدراسات أن تحدد أوجه النجاح والقصور على السواء حتى يمكن للبلدان النامية الاخرى أن تستفيد من التجارب المماثلة .

٨٥ - وعلى حين ساد الاتفاق بوجه عام فيما يتعلق بانشاء منافذ خاصة في المؤسسات المالية الدولية ، اختلف عدد من المشتركين بشأن مسألة أسعار الفائدة التيسيرية .

٨٦ - وأكد أحد المشتركين على أن المؤسسات المالية في البلدان النامية تحتاج الى دعم لتتمكن من تقديم مساندة أفضل للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٨٧ - وجرت الاشارة الى أهمية تبادل التكنولوجيا وبرامج التنمية بالنسبة لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، لا سيما على مستوى القاعدة العريضة للتكنولوجيا الوسيطة .

٨٨ - وقال أحد المشتركين ان هدف التعاون التقني يتمثل في النهوض بالمبادرة الفردية التي تؤدي الى انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية .

٨٩ - وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) الحاجة الى ايلاء مزيد من العناية للتعاون على الصعيد الاقليمي بوضع برامج لمساعدة المؤسسات الصغيرة ، وبخاصة تلك التي تفيد البلدان الاصغر وتعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب .

٩٠ - وأكد ممثل الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أهمية التعاون فيما بين المؤسسات . واقترح اشراك منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في آليات شاملة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاهتمامها بتعليم من سيصبحون في المستقبل منظمين للمشروعات ومديرين ومهندسين وتقنيين . وقال ان الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤيد انشاء مؤسسات مالية لخدمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقواعد البيانات من أجل نشر المعلومات المتصلة

بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز رابطاتها . واضاف انه يرى وجوب أن تتلقى هذه الرابطات مساعدة تقنية . وأن الوكالات المانحة يجب أن توفر المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس من الاولوية ، ولا سيما المؤسسات القائمة في اقتصاديات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية . وركز على الاسهام الذي يحصل عليه القطاع من المنظمات غير الحكومية . وأوصى بتشكيل لجنة من الخبراء لتقديم المشورة لليونيدو بشأن النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها . واقترح أيضا أن تتركز أنشطة اليونيدو داخل نطاق المنظمة . وأيد اقتراحات اليونيدو لتعزيز التعاون الدولي والاقليمي في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

٩١ - وذكر ممثل التحالف التعاوني الدولي أن التعاونيات الصناعية هيأت مجالا ممتازا للتعاون بين بلدان التخطيط المركزي وبلدان الاقتصاد السوقي . وقال ان الحركة التعاونية في البلدان الصناعية الغربية ، مع ذلك ، مستقرة استقرارا طيبا للغاية ، وان هذا بدوره يتيح فرصا ممتازة للتعاون في اطار منظور الشمال - الجنوب . وتمثل الحركة التعاونية أداة هامة للغاية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبهذه الصفة ، ينبغي أن تجذب مساعدات مالية وتقنية من الوكالات المانحة .

٩٢ - وأمر ممثل الرابطة الدولية للحرف والمشاريع الصغيرة والمتوسطة على أن تتاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سبل الاستفادة من الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الاقتصادي الاوروبي وكذلك الوكالات الثنائية . وأوصى بأنه يتعين على مثل هذه المنظمات أن تركز وتنسق جهودها من أجل تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . وأعرب عن اعتقاده بأن المنظمات لم تبذل جهودا كافية لمواءمة نظم ضمانات القروض الائتمانية التي تعمل بصورة ناجحة في البلدان الصناعية مع الظروف الاجتماعية الاقتصادية في البلدان النامية .

٩٣ - وتحدث ممثل المركز الدولي للتدريب المتطور في المجال التقني والمهني عن الحاجة الى اضفاء الطابع المهني على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتقديم الخدمات الى رابطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمواءمة مناهج التدريب وأساليبه مع الاحتياجات الفعلية . واقترح أيضا تقديم الدعم للنهوض بالتعاون فيما بين المؤسسات .

المرفق الأول

قائمة المشتركين

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

Konstantin Ovtchinnikov, Deputy Head, Department of International Economic Relations, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

اثيوبيا

Messeret Shiferaw, General Manager, Handicrafts and Small-Scale Industries Development Agency (HASIDA), P.O.Box 5758, Addis Ababa

الأرجنتين

Juan Carlos Asef, Director, Instituto Técnologico, Confederación General de la Industria (CGI), Bartolome Mitre 1711, 3er Piso, Buenos Aires

Hugo Oscar Purinan, Director Técnico, Centro de Investigación Tecnológica de la Provincia de Santa Fé (CITSAFE), Buenos Aires 2405, 2000 Rosario, Provincia de Santa Fé

Alex Robak, Sub-Director, Instituto Tecnológico, Confederación General de la Industria (CGI), Bartolome Mitre 1711, 3er Piso, Buenos Aires

أفغانستان

Abdul Kayum Samander, President, Investment Department, Ministry of Light Industry, Kabul

اكوادور

Luis Fernando Fernandéz Araóz, Director, Centro de Desarrollo de la Pequeña y Mediana Industria, Instituto de Investigaciones Socioeconómicas y Tecnológicas (INSOTEC), Casilla 9228, Sucurcal 7, Quito

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

Alexander Frenz, Acting Head, Department of Industry, Mining and Finance, German Agency for Technical Co-operation (GTZ), P.O.Box 5180, D-6236 Eschborn

Rainer Jerosch, Director, Federal Ministry for Economic Co-operation, Karl Marx-Strasse 4-6, D-5300 Bonn 1

Salua Nour, Director of Planning, Friedrich-Naumann-Foundation, Margarethenhof, D-5330 Königswinter 41

Bernhard Zander, Project Officer, Kreditanstalt für Wiederaufbau (KfW) Palmengartenstrasse 5-9, D-6000 Frankfurt 11

المرفق الأول (تابع)

اندونيسيا

Danuhadiningrat Bintaldjemur, Secretary, Directorate-General of Small Industries, Ministry of Industry, Jl. Jend Gatot Subroto Kav. 52-53 Jakarta

أنغولا

Fernando Domingos Heitor da Costa Francisco, Head, National Department for Co-ordination and Control of Light Industries, Ministry of Industry, P.O. Box 1288, Rua Cerqueira Lukoki No. 25, Luanda

أوغندا

Moses Byahuka Mutagwa, Statistician, Ministry of Industry and Technology, P.O.Box 7125, Kampala

ايران (جمهورية - الاسلامية)

S. Mostafa Angaji, General Director, Industries of Teheran Bureau, Dr. Fatemi Ave. No. 175, Teheran

Mohammad Kabiri Bamoradian, Deputy, Planning and Design, Industries of Teheran Bureau, Dr. Fatemi Ave. No. 175, Teheran

ايطاليا

Claudio Lenoci, Under-Secretary of State for Foreign Affairs, Rome

Giuseppe Jacoangeli, Former Ambassador and Collaborator of the Director of Economic Affairs at the Ministry of Foreign Affairs, Rome

Luigi Farace, President, Chamber of Commerce, Corso Cavour 2, 70121 Bari

Angelo Maria Sanza, President, Institute for International Economic Co-operation and Development (ICEPS), 11, Via Cola di Rienzo, 00192 Rome

Giuseppe Bonanno, Secretary-General, Institute for International Economic Co-operation and Development (ICEPS), 11, Via Cola di Rienzo, 00192 Rome

Leonardc Asta, Researcher in Economic Development, Institute of Economics, Faculty of Political Sciences, University of Padua, Via del Santo 28, 35100 Padua

Francesco Battaglia, Responsabile Vff. Sviluppo, COMERINT - ENI Group, Via Paolo di Dono 223, Rome

Giorgio Bosetti Carcano, Project Finance Consultant, Euro Mobiliare SPA, Via Turati 9, Milano

المرفق الأول (تابع)

ايطاليا (تابع)

Giancarlo Brio, Director, Banco di Santo Spirito, Piazza del Parlamento 18, Rome

Pompeo de Chiara, Consigliere, Ministero del Tesoro, Via XX Settembre, Rome

Achille Connenti, General Manager, World Wide Srl., Viale Carlo Sigonio 50/1 T.B., 4100 Modena 681

Alessandro Costa, Mondo Impresa, Agenzia Camere di Comercio, Via di Porta Pinciana 36, Rome

Anna Covino, Ufficio Studi, Institute for International Economic Co-operation and Development (ICEPS), 11, Via Cola di Rienzo, 00192 Rome

Luigi D'Amelio, Marconi Broker, Via Magna Grecia 18/A, Bari

Vincenzo De Donno, Responsabile Ufficio di Bari, ITALECO S.p.A., Gruppo IRI ITALSTAT, Via Pesenti 109-111, Rome

Claudia Degli Esposti, Ente Regionale per la Valorizzazione Economica del Territorio, Via Morgagni 6, Bologna

Vincenzo Filotico, Add. Rel. Esterne, S.V.I.M. Service, Via T. Fiore, Bari

Laura Frigenti, Institute for International Economic Co-operation and Development (ICEPS), 11, Via Cola di Rienzo, 00192 Rome

Maddalena Marra, Institute for International Economic Co-operation and Development (ICEPS), 11, Via Cola di Rienzo, 00192 Rome

Giovanni Marzillo, Lega Ambiente, Piazza Aldo Moro 33, Bari

Marino Midena, Institute for International Economic Co-operation and Development (ICEPS), 11, Via Cola di Rienzo, 00192 Rome

Fortunato Milillo, Consulente Tecnico Rischi Aziendali, Marconi Broker, Via Magna Grecia 18/A, Bari

Claudio Moscato, Business Development and Marketing, COMERINT - ENI Group, Via Paolo di Dono 223, Rome

Pio Palieri, Responsabile Area Studi, Cassa di Risparmio di Puglia, Via Melo 145, Bari

Girolamo Rubini, Ricercatore, Istituto Pugliese di Ricerche Economiche e Scciali, Via R. da Bari 36, Bari

Ermanno Sorvillo, Chamber of Commerce Italy-Turkey, Via Ruggero Fauro 82, Rome

المرفق الأول (تابع)

ايطاليا (تابع)

Domenico Sterlicchio, Banco di Napoli, Direzione Generale, Area T., Bari

Giorgio Tarquini, Capo, Reparto Serv. Studi Ricerche e Rel. Est., Cassa di Risparmio di Puglia, Via Melo 145, Bari,

Aurelio Valente, Vice Direttore Generale, Cassa di Risparmio di Puglia, Via Melo 145, Bari

Corrado Vari, Institute for International Economic Co-operation and Development (ICEPS), 11, Via Cola di Rienzo, 00192 Rome

البرتغال

Mário Vicente, Director de Servicos, Instituto de Apoio às Pequenas e Médias Empresas (IAPMEI), Rua Rodrigo da Fonseca 73, 1200 Lisbon

بلجيكا

José Libert, Secrétaire général, Conseil central de l'économie, 17-21, Avenue de la Joyeuse Entrée, B-1040 Brussels

Ginette Colson-Parent, Secrétaire, Commission des Relations extérieures, Conseil central de l'économie, 17-21, Avenue de la Joyeuse Entrée, B-1040 Brussels

بوتان

Sonam Tshewang, Computer Programmer, Ministry of Trade and Industry, Thimphu

بوتسوانا

Arnold Kebadiretse Madikwe, Planning Officer, Ministry of Finance and Development Planning, Private Bag 008, Gaborone

Tirodintle Molokiemang Motseta, Industrial Officer, Ministry of Commerce and Industry, Private Bag 0014, Gaborone

بوركينا فاسو

Adama Joseph Sombié, Conseiller des affaires économiques, Direction du développement industriel (DDI), Ministère de la promotion économique, B.P. 258, Ouagadougou

المرفق الأول (تابع)

بوروندي

Mathieu Ndikumwami, Chef du Département des études et de réalisation de projets, Centre de promotion industrielle (CPI), B.P. 1370, Bujumbura

Jean-Pierre Ntimpirangeza, Conseiller des petites et moyennes industries, Ministère du commerce et de l'industrie, B.P. 492, Bujumbura

بولندا

Jacek Jettmar, Director, Centre for the Promotion of Industrial Co-operatives, Central Union of Work Co-operatives, Zurawia Street 47, Warsaw

بوليفيا

José Enrique Velazco-Reckling, Presidente, Federación Boliviana de Pequeña Industria, Av. Sanchez Lima 2653, P.O. Box 8847, La Paz

تركيا

Vedat Oner, Director, Small Industries Development Organization (SIDO), 31-A Sok. 7, Ostim-Ankara

ترينيداد وتوباغو

John Edward Garcia, Second Vice-President, Credit Union Bank, General Manager, County Council Employees Credit Union Corporation, 153, Tragarete Road, Port-of-Spain

تونس

رؤوف بن عبد الله ، رئيس دائرة ، وكالة تنمية الصناعة ، ٦٣ شارع تورنيا ، تونس العاصمة

محمد شاوش ، مدير عام الصناعة ، وزارة الاقتصاد الوطني ، ١٤ شارع أندروبال، تونس العاصمة

تونغا

James William Harris, Permanent Secretary, Ministry of Labour, Commerce, Industry and Tourism, P.O. Box 110, Nukualofu

المرفق الأول (تابع)

جامايكا

Melrose Wiggan, Director, Small Businesses, Economic Development Agency of the Jamaican Government, Jampro Ltd., 35 Trafalgar Road, Kingston 10

الجزائر

الياس قميرى ، القائم بأعمال الدراسات ، ديوان وزير الصناعة ، وزاره الصناعه ، بناية "الكوليرى" ، شارع أحمد بك ، الجزائر العاصمة

جزر القمر

Saïd Bakar Saïd Hassani, Directeur adjoint de l'industrie, Ministère de la production, de l'industrie et de l'artisanat, B.P. 41, Moroni

الجماهيرية العربية الليبية

مفتاح الدرباك ، مدير مصلحة المشاريع ، أمانة الصناعه الخفيفة ، مصراته

عبد الله الشويهدى ، مدير الادارة الفنية والاقتصادية ، مركز البحوث الصناعيه ، طريق تاجورا ، ص. ب ٤٦٣٣ ،طرابلس

محمد زايد ، مدير الادارة التنفيذية للصناعة ، طرابلس

جمهورية افريقيا الوسطى

Fidèle Kabral-Yangassengue, Secrétaire général, Ministère du commerce et de l'industrie, B.P. 1988, Bangui

جمهورية تنزانيا المتحدة

Daniel Kazoya Rulagora, Director, Extension Services and Training, Small Industries Development Organization (SIDO), c/o Ministry of Industries and Trade, P.O.Box 2476, Dar-es-Salaam

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

Rainer Kaulfersch, Director, Consulting Department, VEB Elektro-Consult Berlin, Alexanderplatz 6, 1026 Berlin

Dietmar Lippok, Marketing Manager, Marketing Department, VEB Industrie-Consult Berlin, Goerschstrasse 45/46, 1100 Berlin

المرفق الأول (تابع)

جمهورية كوريا

Jeong Pil Yun, General Manager, Export-Import Bank of Korea, 44-1, Chungang-dong, 2-Ka Chung-ku, Pusan

الرأس الأخضر

Maria Rosa Almeida Tavares da Lomba, Directrice, Service commercial des coopératives, Institut national des coopératives, C.P. 218, Praia

رواندا

Fabien Bunani, Directeur, Ministère de l'industrie et de l'artisanat, B.P. 73, Kigali

ساو تومي وبرنسيبي

Daniel Lima dos Santos Daio, Secrétaire général, Ministère de l'économie et des finances, C.P. 33, Sao Tomé

السنغال

Cheikh Tidiane Sakho, Président et Directeur général, Société nationale d'études et de promotion industrielle (SONEPI), P.O. Box 100, Dakar

سوازيلاند

Susan Myzoe Magagula, Senior Assistant Planning Officer, Ministry of Commerce, Industry and Tourism, P.O.Box 451, Mbabane

سيراليون

Johannes Olusegun Wellington, Deputy Secretary, Ministry of Industry and State Enterprises, 40028 Freetown

الصومال

Mohamed Moallim, General Manager, Sopral Meat Factory, P.O. Box 85, Mogadiscio

الصين

Li Yuanmin, Head, Foreign Affairs Division, State Administration for Industry and Commerce (SAIC), 8 Sanlihe Donglu, Xichengqü, Beijing

Wang Zongming, Director, Private and Individual Economic Department, State Administration for Industry and Commerce (SAIC), Secretary-General, China Private Business Association (CPBA), 8, Sanlihe Donglu, Xichengqü, Beijing

المرفق الأول (تابع)

العراق

على محمود الفكيكى ، خبير اقتصادى ، وزارة الصناعة ، بغداد

قاسم حسار هادى ، باحث اقتصادى ، وزارة الصناعة ، بغداد

عبد الصاحب جواد ، مهندس ، وزارة الصناعة ، بغداد

كمال طاهر ، مدير فنى ، غرفة التجارة والصناعة ، بغداد

غابون

Vincent Essono-Mengue, Directeur général, Ministère des petites et moyennes entreprises, de l'industrie et de l'artisanat, B.P. 4120, Libreville

غامبيا

Demba H.J. Bah, Marketing Officer, Gambia Co-operative Union Ltd. (GCU), P.O. Box 505, Banjul

غينيا

Fatoumata Camara, Directrice générale, Office national de promotion des petites et moyennes entreprises, B.P. 187 bis, Conakry

غينيا - الاستوائية

Juan Milam Onvogo, Jefe de Coordinación y Asuntos Generales, Ministerio de Industria, Energía y Promoción de Pequeñas y Medianas Empresas, Malabo

فرنسا

Marcel Gérente, Ingénieur général, Ministère de l'industrie et de l'aménagement du territoire, 30-12, rue Guersant, 75833 Paris Cedex 17

Elisabeth Begue, Directeur, PROMOPIE, 11, Mail Albert ler, Amiens 80

Aude Bourhis, Chargée de mission, Département des relations avec les entreprises, Ministère de la coopération et du developpement, 1 bis, avenue de Villars, 75007 Paris

Georges Cancade, Secrétaire général, Société de promotion et de participation pour la coopération économique (PROPARCO), Cité du Retiro, 35-37, rue Boissy d'Anglas, 75379 Paris Cedex 08

Christian Claudon, Directeur général, Société d'organisation et de développement industriel (SODI), 50, rue Nicolo, 75116 Paris

Jean Jacques Déveaud, 28, Avenue R. Poincaré, 75116 Paris

المرفق الأول (تابع)

فرنسا (تابع):

Jacques Lassort, Directeur général adjoint, Association pour la promotion et le développement industriel (APRODI), 34, avenue Kleber, 75116 Paris Cedex

André Lejeune, Office technique d'études et de coopération internationale (OTECI), 11, rue Marboeuf, 75008 Paris

Anne-Marie Mével, Chargée de mission pour la coopération industrielle internationale, Ministère de l'industrie et de l'aménagement du territoire, 68, rue de Bellechasse, 75007 Paris

Sylvie Nouyrigat, Secrétariat permanent des rencontres de Libreville, Maison de l'Afrique, 2, rue de Viarmes, 75001 Paris

Emmanuel Ransford, Project Officer, Agence pour la coopération technique, industrielle et économique (ACTIM), 66, rue Pierre Charron, 75008 Paris

Jean Thébaud, Counsellor, Permanent Mission of France to UNIDO, Walfischgasse 1 (1st floor), 1010 Vienna, Austria

الكاميرون

François Xavier Eloundou, Directeur des petites et moyennes entreprises et de l'artisanat, Ministère du développement industriel et commercial, Yaoundé

Georges Dissak-Delon, Directeur d'agence, Fonds d'aide et de garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises (FOGAPE), B.P. 1591, Yaoundé

Bernard Ngameni Kamga, Directeur adjoint des études, Chambre de commerce, de l'industrie et des mines, B.P. 4011, Douala

الكونغو

Anaclet Claver M'Vila, Conseiller à la coopération internationale, Ministère du commerce et des petites et moyennes entreprises, B.P. 13344, Brazaville

الكويت

فهد س. المطيري، رئيس قسم المشروعات، الشؤون الصناعية، وزارة التجارة والصناعة، ص. ب ٧٤٧، ماسيرو ١٠٠

كينيا

Veronica Nyamodi, Managing Director, Kenya Industrial Estates (KIE), P.O.Box 78029, Nairobi

المرفق الأول (تابع)

ليسوتو

Anand D. Adhikari, Chief Technical Adviser, Department of Industry, Ministry of Trade and Industry, P.O. Box 747, Maseru 100

Kuena Simon Phafane, Principal Secretary, Ministry of Trade and Industry, P.O. Box 747, Maseru 100

مالطة

Patrick Catania, Personal Assistant to the Chairman, Malta Development Corporation, House of Catalunya, Marsamxetto Road, Valletta

Massimo Chircop, Co-ordinator, Malta Export Trade Corporation Ltd., Trade Centre, San Gwann

Vincente Peresso, Officer-in-Charge, UNIDO Affairs, Office of the Parliamentary Secretary of Industry, Ministry of Industry, Auberge d'Aragon, Valletta

ماليزيا

Mahanum Itam, Deputy Director, Small- and Medium-Scale Industries Division, Ministry of Trade and Industry, 5-12 Floor, Block 10, Jalan Duta, 50622 Kuala Lumpur

مدغشقر

Henri Rakotoarisoa, Chef de Service des Projets, Ministère de l'industrie, de l'énergie et des mines, B.P. 527, Antananarivo

المغرب

مراد بشير البوهالي ، مصلحة المساعدة التقنية ، مكتب التنمية الصناعية ، ١٠ شارع غاندي ، الرباط

ملاوي

Macleod J.K. Tsilizani, Principal Industrial Development Officer, Ministry of Trade, Industry and Tourism, P.O.Box 30366, Capital City, Lilongwe 3

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

Helen Elizabeth Appleton, Social Scientist, Policy Planning Unit, Intermediate Technology Development Group, Mys[illegible] use, Railway Terrace, Rugby, Warwickshire CV21 3HT

المرفق الأول (تابع)

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (تابع)

David Alfred Kirton, Manager, Intermediate Technology Consultants Ltd., Intermediate Technology Development Group, Myson House, Railway Terrace, Rugby, Warwickshire CV21 3HT

موريتانيا

Ousmane Wagué, Chef de Service, Cellule d'études et de promotion industrielle, Ministère des mines et de l'industrie, B.P. 387, Nouakchott

موزامبيق

Geertje H.J.R. Almeida Matos, Director, Department for International Relations, National Institute for the Development of Local Industry, Av. 25 de Setembro 1509, 1st Floor, Maputo

النمسا

Maria-Christine Grubmann, Federal Ministry of Economic Affairs, Department III/10, Stubenring 1, 1010 Vienna

Alexander Vejborny, Expert in Trade Policy, Department of Industry, Federal Chamber of Commerce, Wiedner Hauptstrasse 63, 1040 Vienna

نيبال

Devi Ram Gnyawali, Project Manager, Small Business Promotion Project, P.O. Box 3676, Kathmandu

Govind Dev Pandey, Executive Director, Cottage Industries Development Board, Dilli Bazar, P.O. Box 3254, Kathmandu

النيجر

Augustin Assogba, Chef du Service du suivi et de l'évaluation industrielle, Ministère du commerce, de l'industrie et de l'artisanat, B.P. 480, Niamey

Fati Bayero Souna, Chef du Département de la formation et de l'assistance aux petites et moyennes entreprises, Chambre de commerce, B. P. 209, Niamey

المرفق الأول (تابع)

نيجيريا

Lois Asugha, Deputy Director, Small- and Medium-Scale Enterprises, Federal Ministry of Industries, P.M.B. 85, Garki, Abuja

Oluwole Olakoyejo Olayinka, State Co-ordinator, Industrial Development Centre, P.M.B. 1035, Samaru-Zaria

الهند

Siddhartha Behura, Director, Department of Industrial Development, Ministry of Industry, Udyog Bhawan, New Delhi

هنغاريا

Ervin Ernst, Managing Director, Commercial and Credit Bank Ltd., Tan ács krt. 20, H-1052 Budapest V

Péter Székács, Director, Budapest Bank Ltd., Deák Ferenc u. 5, H-1052 Budapest

اليمن

محمد اسماعيل شياني ، مصلحة الصناعة ، وزارة الاقتصاد والتموين ، ص.ب ١٨٠٤، صنعاء

اليمن الديمقراطية

أمينة البيض ، رئيسة قسم التخطيط الصناعي ، وزارة الصناعة والتجارة والتموين، ص. ب ٣٠٠ عدن

يوغوسلافيا

Slavko Njegomir, Chief, Consulate of Yugoslavia, Piaza Aldo Moro 61, Bari, Italy

Dragan Mraovic, Consulate of Yugoslavia, Piaza Aldo Moro 61, Bari, Italy

اليونان

Sophia Tsamicha, Commercial Attaché, Embassy of Greece, Viale Liegi, 33, 00198 Rome, Italy

المرفق الأول (تابع)

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

Ralph Wahnschafft, Economic Affairs Officer, Industry Division, P.O.Box 27, Baghdad, Iraq

منظمة العمل الدولية

Stelios Theocharides, Head, Small Enterprise Development Section, Management Development Branch, 4, route des Morillons, CH-1211 Geneva 22, Switzerland

المركز الدولي للتدريب المتقدم في المجالين التقني والمهني

José Luis Martinez-Holgado, Programme Manager, Small and Medium Enterprise Development, Corso Unità d'Italia, 125 Turin, Italy

منظمات دولية حكومية

بنك التنمية الاسلامي

Muhammad Ahmad, Head, Equity Unit, P.O.Box 5925, Jeddah 21432, Saudi Arabia

Amadou Moustapha Diouf, Head, Projects Section, P.O.Box 5925, Jeddah 21432, Saudi Arabia

Lamine Doghri, Economist, Economic and Policy Planning Department, P.O. Box 5925, Jeddah 21432, Saudi Arabia

Abdul Azis Kunto Adji, Adviser and Head, NDFI Unit, P.O.Box 5925, Jeddah 21432, Saudi Arabia

منظمات غير حكومية

الرابطة الدولية للحرف والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Robert Holtz, President, Fédération internationale des petites et moyennes entreprises industrielles (FIPMI), 1, avenue du Général de Gaulle, 92806 Puteaux Cedex, France

التحالف التعاوني الدولي

Czeslaw Stefaniak, 15, route des Morillons, CH-1218 Grand-Saconnex, Geneva, Switzerland

الجمعية العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Chakradhari Agrawal, Secretary-General, 27 Nehru Place, New Delhi 110019, India

Ram K. Vepa, Senior Adviser, 27 Nehru Place, New Delhi 110019, India

المرفق الأول (تابع)

Arum Kumar Agrawal, Secretary-General, National Alliance of Young Entrepreneurs (NAYE), 301-302, Saraswati House, 27 Nehru Place, New Delhi 110019, India

Michael B. Ajakaiye, Managing Director, Association of Nigerian Development Finance Institutions (ANDFI), Nigerian Agriculture and Co-operative Bank Ltd., P.M.B. 2155, Kaduna, Nigeria

P.P. Chauhan, Chairman and Managing Director, Delhi Financial Corporation, Saraswati Bhawan, E-Block, Connaught Place, New Delhi 110001, India

Celestine Uche Ohale, Manager, Association of Nigerian Development Finance Institutions (ANDFI), Nigerian Agriculture and Co-operative Bank Ldt., P.M.B. 2155, Kaduna, Nigeria

Behson Adeyanju Olateru-Olabegi, General Manager, Nigerian Bank for Commerce and Industry, P.O. Box 4424, Victoria Island, Lagos, Nigeria

منظمات أخرى

الاتحاد الايطالي للصناعات الصغيرة والمتوسطة

Raffaello Puddo, Vice-President, Via Colonna Antonina 52, 00186 Rome

Giuseppe Angelini, Deputy-Director, Via Colonna Antonina 52, 00186 Rome

Antonio Cicoria, President, Via Toma 34, Bari, Italy

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق

وثائق المناقشة

المسألة ١ : البيئة المؤدية الى نمو متواصل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	ID/WG.492/4
المسألة ٢ : جوانب تحسين الانتاجية	ID/WG.492/5
المسألة ٣ : تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	ID/WG.492/6
المسألة ٤ : التعاون الدولي والاقليمي	ID/WG.492/7

وثائق معلومات أساسية

الصناعة الصغيرة والمتوسطة الحجم في ايطاليا	ID/WG.492/1(SPEC.)
نموذج الصناعات الايطالية الصغيرة والمتوسطة الحجم	ID/WG.492/2(SPEC.)
الصناعة الصغيرة والمتوسطة الحجم في جنوبي ايطاليا	ID/WG.492/3(SPEC.)
التعاونيات الصناعية : دور في عملية التصنيع في البلدان النامية	ID/WG.492/8(SPEC.)

وثائق اعلامية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : القطاع التعاوني	ID/WG.485/1(SPEC.)
تقرير الاجتماع التحضيري العالمي المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما فيها التعاونيات	ID/WG.485/3(SPEC.)
دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عملية التنمية الاقتصادية	IPCT.60(SPEC.)

المرفق الثاني (تابع)

التعاونيات : أدوات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية : تجربة اثيوبيا	IPCT.61(SPEC.)
مشاكل تمويل الصناعات الصغيرة في افريقيا	IPCT.66(SPEC.) و Corr.1(SPEC.)
تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما فيها التعاونيات	IPCT.68(SPEC.)
تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم	IPCT.72(SPEC.)
تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما فيها التعاونيات	IPCT.75(SPEC.)
تقرير اجتماع فريق الخبراء المعني بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما فيها التعاونيات	IPCT.76(SPEC.)
المشروعات الصغيرة والمتوسطة - بعض القضايا الانمائية الاساسية	UNIDO/PC.137

- - - - -

UNIDO ONUDI

SYSTEM OF CONSULTATIONS | **SYSTEME DE CONSULTATIONS** | **SISTEMA DE CONSULTAS**

Documentation Service

Please, return to:

UNIDO
Negotiations Branch
P.O. Box 300
A-1400 Vienna, Austria

Service de documentation

Prière de retourner à :

ONUDI
Service des négociations
B.P. 300
A-1400 Vienne, Autriche

Servicio de Documentación

Sírvase devolver a :

ONUDI
Subdivisión de Negociaciones
P.O. Box 300
A-1400 Viena, Austria

PLEASE PRINT VEUILLEZ ECRIRE EN LETTRES D'IMPRIMERIE SIRVASE ESCRIBIR EN LETRAS DE IMPRENTA

(1) Last name - Nom de famille - Apellido

(2) First name (and middle) - Prénom(s) - Nombre(s)

(3) Mr./Ms. - M./Mme - Sr./Sra.

(4) Official position - Fonction officielle - Cargo oficial

(5) Name of organization *in full* - Nom de l'organisation *en toutes lettres* - Nombre *completo* de la organización

(6) Official address - Adresse officielle - Dirección oficial

(7) City and country - Ville et pays - Ciudad y país

(8) Telephone — Téléphone - Teléfono

(9) Telex

(10) If you wish to receive our documents, please indicate sectors of interest
Si vous souhaitez recevoir nos documents, veuillez indiquer les secteurs d'intérêt
En caso de que desee recibir nuestros documentos, sírvase indicar los sectores de interés para Ud

COUNTRY / ORGANIZATION